الاحتجاج بالقدر

تأليف

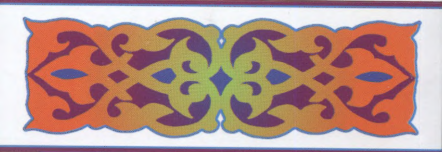
شيخ الاسلام ابن تيمية

تحقيق

زهير الشاويش

تخريج

محمد ناصر الدين الألباني



المكتب الاسلامي

الاحتجاج بالقدر

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

تحقيق

زهير الشاويش

تخريج

محمد ناصر الدين الألباني

طبعة مزيدة ومنقحة

المكتب الإسلامي



الطبعة السابعة
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

مقدمة المحقق

الحمد لله رب السماوات والأرض وما بينهما، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد سبق لي أن حققت هذه الرسالة القيِّمة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية عليه رحمة الله، منذ زمن طويل، وطلبت من أستاذنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ أن يخرّج أحاديثها، يوم كان يعمل في المكتب الإسلامي، وكنت أمُرُّ بظروف صعبة خارج البلاد، ولا أدري ما هو السبب الذي أضاع مقدمتي التي كانت معها.. وصدر الكتاب بدونها، وإنما ذكر اسمي مشرفاً، كما لم يذكر اسم الشيخ ناصر مخرجاً!

واليوم وقد كَثُر الطلب على الرسالة، بعد أن سُرقت أكثر من مرة، من قِبَل بعض الناس حيث قدموها للطبع مع المحافظة على تخريجات الشيخ الألباني ـ تغمّده الله برحمته ـ وتعليقاته المفيدة على قلَّتها، ناقلين تعليقاتي منسوبة إليه، وكذلك فعل الذين نقلوا تخريجاته وطبعوا، غير آبهين لحقوق أصحابها.

وقد ختمنا تخريجات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بحرف: (ن)، وما أدخلناه منَّا جعلناه بين حاصرتين: []، وذلك للتفريق بينهما.

هذه الرسالة:

المعروف بأن قضية القضاء والقدر وجدت ملامح في عهد الصحابة ﷺ، ومن بعدهم كانت من أهم القضايا المعقّدة التي جرت بين الناس على اختلاف مذاهبهم، وتدخلت فيها الفلسفة عن طريق المعتزلة، منذ عهد المأمون (الخليفة العباسي)، ومن قبله في بعضها بأقوال من الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم ومن تبعهم.

وعلى الرغم من صفاء العقيدة التي كانت سائدة بالجملة حتى في أواخر عهد الخلفاء الأمويين، وكان من ذلك مقتل الجعد على يد الأمير خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٧هـ.

واستمرت الفتن من المعتزلة، على مختلف فِرَقِهم وتنوُّع أفكارهم في كل البلاد، بجعل أحكام عقلهم بدلاً من حكم الشرع. .

وردّ عليهم الإمام أحمد بن حنبل، والإمام الشافعي وغيرهما من علماء السلف. ورجع إلى مقولات السلف الشيخ الأشعري وألّف «الإبانة».

حتى كان عهد شيخ الإسلام ابن تيمية، وتنوَّعت مداخلاتهم، حتى أن الكثير من معتقدهم ـ حتى في الفقه فضلاً عن المعتقد ـ دخل في المذاهب الإسلامية. . فقد وجد لهم في مذهب الأحناف أشياء، وفي المذهب المالكي غير ذلك، ووجد من علماء آل السبكي من الشافعية ترسُّبات. . وعند ابن عقيل الحنبلي أمور غريبة، ولم يبتعد أهل التصوف عن ذلك أبداً.

وأما عند الشيعة، فحدِّث عن انتشار الاعتزال فيهم ولا حرج، ولا أبرئ المذهب الزيدي من آرائهم واتساع النقل عنهم حتى في كل أمور الدنيا فضلاً عن المعتقد.

ولما جاء ابن تيمية ردَّ عليهم بكتبه ورسائله ومنها المتسع مثل: «درء تعارض العقل والنقل»، ثم في مجاميع فتاويه الكثيرة أيضاً، وفي هذه الرسالة مجمل أحوالهم وردّه عليهم، ومن بعده تبعه تلميذه النَّابه الإمام ابن قيم الجوزية رحمهما الله تعالى.

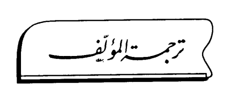
أخي القارئ الكريم:

ستجد في كلمات هذه الرسالة - على صغرها - التصحيح لكل معتقدات من ابتعد عن الصراط المستقيم، مما ينفع الناس، جزى الله ابن تيمية الخير، وتغمّده برحمته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الحازمية: ٢٩ رمضان ١٤٢٢ = ١٤/ ١٢/ ٢٠٠١م

زهير الشاويش



هو تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد ابن تيمية النميري الحراني الدمشقي شيخ الإسلام.

وتيمية هي والدة جده الأعلى (محمد). كانت واعظة راوية للحديث، ونسب هذا البيت الكريم إلى تيمية.

ولد في بلده حران من أمهات مدن الجزيرة (جزيرة ابن عمر) وهي بين دجلة والفرات سنة ٦٦١هـ، وقدم به والده إلى دمشق مع أسرتهم عند مجيء التتار إلى بلادهم. ووصلوا إلى دمشق بعد رحلة متعبة تعرضوا فيها إلى الموت أكثر من مرة. وفي دمشق أخذ العلم عن رجالاتها يوم كانت دمشق موئل العلم والدين.

وكان مشهوراً بالزهد والورع والعبادة، مع الشجاعة والفروسية، فكان المدافع عن البلاد بسيفه، كما كان المدافع عن عقائد الأمة بلسانه وقلمه.

وقد قام بالمشاركة في فتح مدينة عكاء، وبالدفاع عن دمشق عندما غزاها التتار، وحاربهم عند شقحب ـ جنوبي دمشق ـ بجيش يرأسه خليفة المسلمين وكتب الله هزيمة التتار، وبهذه المعركة سلمت بلاد الشام وفلسطين ومصر والحجاز.

وطلب من الحكّام الذين كانوا في زمانه، ومن جاء بعدهم متابعة الجهاد لإبادة أعداء الأمة الذين كانوا عوناً للغزاة. فأجّج ذلك عليه حقد الحكام، وحسد العلماء الأقران، ودسّ المنافقين الفجار، فناله الأذى والسجن والنفي والتغريب، فما لان ولا خضع.

وكانت كلمته المشهورة:

ما يصنع أعدائي بي؟! أنا جنتي وبستاني في صدري، أنّى رحت، فهي معي لا تفارقني.

أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة.

وكان يقول في سجنه، وما أكثر ما سُجن:

المحبوس من حبس قلبه عن ربه، والمأسور من أسره هواه.

وما زالت الطوائف تثني عليه، سوى أفراد ممن ضل سعيهم من المخرفين الجاهلين، فغمز من قناته، ولكنهم كما قال الشاعر أعشى قيس:

كناطح صخرةٍ يوماً ليفلِقَها

فلم يضيرها وأوهى قرنَهُ الوَعِلُ

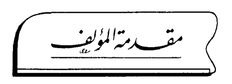
وقد زادت مؤلفاته على ثلاثمائة مؤلف، في مختلف العلوم، ومنها ما هو في المجلدات المتعددة[1].

---

(١) وقد يسّر الله لنا طبع عدد منها، وعندي عدد مما لم يطبع له من الرسائل، وسوف نباشر بطبعها قريباً إن شاء الله.

وكانت وفاته في سجن قلعة دمشق، ليلة الإثنين لعشرين خلت من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ، ودفن في مقبرة الصوفية غربي دمشق، وما زال قبره معروفاً ـ عليه رحمة الله ـ.





مقدمة المؤلف

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله(١)، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً.

---

(١) هذه هي من «خطبة الحاجة» التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، ومن عادة شيخ الإسلام ابن تيمية أن يحافظ عليها في [أكثر] افتتاحيات كتبه، فذلك من الأدلة الكثيرة على حبه لنبيه ﷺ، ومعرفته بسنته، وقليل جداً من يحافظ عليها، خاصة في العصر الحاضر، جعلنا الله منهم.
وقد خرّجها شيخنا الألباني وطبعناها برسالة مفردة، وكذلك الشيخ الألباني أكثر منها في كتبه، لا كلها.

الاحتجاج بالقدر

في قوله صلى الله عليه وسلم:

«فحجَّ آدمُ موسى» لما احتج عليه بالقدر، وبيان أن ذلك في المصائب لا في الذنوب، وأن الله أمر بالصبر والتقوى، فهذا في الصبر لا في التقوى وقال:

﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

فأمر بالصبر على المصائب، والاستغفار من المعائب، وذلك أن بني آدم اضطربوا في هذا المقام؛ مقام تعارض الأمر والقدر، وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع[1].

(١) ومن يراجع مصنفات شيخ الإسلام يجد أنه رحمه الله قد أفاض من جوانب حماية العقيدة كثيراً. ولو أننا جمعنا ما قاله لكان في أكثر من مجلدات.

والمقصود هنا: أنه قد ثبت في «الصحيحين» حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«احتجَّ آدمُ وموسى فقال موسى: يا آدمُ أَنْتَ أبو البشر الذي خلقك اللهُ بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟

فقال له آدم: أنت موسى الذي كلمك الله تكليماً، وكتب لك التوراة، فبكم تجد فيها مكتوباً ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ قبل أن أخلق؟ قال: بأربعين سنة. قال: فحجَّ آدم موسى»[1].

وهو مروي أيضاً من طريق عمر بن الخطاب بإسناد حسن[2].

---

(١) قال الخطابي: قد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر: أنه الإجبار والقهر للعبد على فعل ما قدره الله وقضاه، ويتوهمون أن قول النبي ﷺ: «حج آدم موسى» من هذا القبيل وليس الأمر كذلك، وإنما معناه الإخبار عن تقديم علم الله بما يكون من أفعال الناس. (من كتاب «الإيمان بالقدر» للشيخ عبد الله بن زيد المحمود ـ رحمه الله ـ).

(٢) **قلت**: استقصى طرقه ابن أبي عاصم في «السنة» من =

وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب، ثم صاروا لأجل هذا الظن ثلاثة أحزاب:

١ ـ **فريق**: كذبوا بهذا الحديث، كأبي علي الجبائي[1]، وغيره، لأنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل، ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث، ويجب تنزيه النبي ﷺ، بل وجميع الأنبياء، وأتباع الأنبياء، أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله.

= رواية أبي هريرة وعمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي موسى الأشعري (رقم ١٣٧ ـ ١٦٠ بتحقيقي)، وقد خرّجته في «الأحاديث الصحيحة» (١٧٠٢). **(ن)**.

وكتاب السنة هذا قام أحد المدرسين بسرقته مع أنه من حق المكتب الإسلامي. وزعم أن ذلك منه بالاتفاق مع الشيخ الألباني ـ والله أعلم ـ.

(١) أبو علي الجبائي: هو وابنه أبو هاشم من كبار معتزلي البصرة، كانت وفاته ٣٣٠هـ. ويختلفون عن معتزلة بغداد فإنهم شيعة بغالبيتهم.

٢ ـ وفريق: تأولوه بتأويلات معلومة الفساد.

كقول بعضهم: إنما حجَّه، لأنه كان أباه، والابن لا يلوم أباه.

وقول بعضهم: لأن الذنب كان في شريعة، والملام في أخرى.

وقول بعضهم: لأن الملام كان بعد التوبة..

وقول بعضهم: لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة..

٣ ـ وفريق ثالث: جعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، ثم لم يمكنهم طرد ذلك، فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا، أن يلام من فعل ما يضر نفسه وغيره، لكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه وأغراضه، لا عند أهواء غيره، كما قيل في مثل هؤلاء: (أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري) أيّ مذهب وافق هواك تمذهبت به.

فالواحد من هؤلاء إذا أذنب، أخذ يحتج

بالقدر، ولو أذنب غيره أو ظلمه، لم يعذره، وهؤلاء ظالمون معتدون.

ومنهم من يقول هذا في حق أهل الحقيقة، الذين شهدوا توحيد الربوبية، وفنوا عما سوى الله، فيرون أن لا فاعل إلا الله، فهؤلاء لا يستحسنون حسنة، ولا يستقبحون سيئة، فإنهم لا يرون لمخلوق فعلاً، بل لا يرون فاعلاً إلا الله، بخلاف من شهد لنفسه فعلاً، فإنه يذم ويعاقب، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المُدَّعِين للحقيقة، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق، وغاية العرفان والتوحيد.

وهذا قول طائفة من أهل العلم. قال أبو المظفر السمعاني[١]:

---

(١) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني، فقيه شافعي، بل إمام الشافعية في عصره. وسَمعان بفتح السين: بطن من تميم، توفي سنة ٤٨٩هـ.

(وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا الشأن، فإنما ساغ لهما الحجاج في ذلك، لأنهما نبيان جليلان خُصًّا بعلم الحقائق، وأذن لهما في استكشاف السرائر، وليس سبيل الخلق الذين أمروا بالوقوف عندما حد لهم، والسكوت عما طوي عنهم سبيلهما، وليس قوله: «فحج آدم موسى» إبطال حكم الطاعة، ولا إسقاط العمل الواجب، ولكن معناه: ترجيح أحد الأمرين، وتقديم رتبة العلة على السبب، فقد تقع الحكمة بترجيح معنى أحد الأمرين فسبيل قوله: «فحج آدم موسى» هذا السبيل، وقد ظهر هذا في قصة آدم، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

إلى أن قال: فجاء من هذا: أن آدم لم يتهيأ له أن يستديم سكنى الجنة، إلا بأن لا يقرب الشجرة لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها، وبهذا صال على موسى عند المحاجة، وبهذا

المعنى قضي له على موسى، فقال: «فحج آدم موسى»).

قلت: ولهذا يقول الشيخ عبد القادر[1] ـ قدس الله روحه ـ:

(كثير من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة[2] فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعاً للقدر لا موافقاً له).

وهو ﷺ[3]، كان يعظم الأمر والنهي، ويوصي باتباع ذلك، وينهى عن الاحتجاج بالقدر، وكذلك شيخه حماد الدباس[4]، وذلك لما رأوه في كثير

---

(١) عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني، الحنبلي الزاهد، وتأسست على منهجه الطريقة القادرية، توفي سنة ٥٦١هـ.

(٢) روزنة: كوة أي فتحة تكون في جدار.

(٣) لعل هذا الترضي كان من النساخ. وإلا فإن لمثله تكون الرحمة.

(٤) في «فوات الوفيات» ٢/ ٣٧٤ (أحمد) لا حماد.

من السالكين من الوقوف عند القدر المعارض للأمر والنهي، والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل الله، ويدفع ما قدر من المعاصي، بما يقدر من الطاعة، فهو منازع للمقدور المحظور، بالمقدور المأمور لله تعالى، وهذا هو دين الله الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل، صلوات الله عليهم أجمعين.

وممن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة، كقول ابن سينا: بأنه يشهد سر القدر.

والرازي يقرر ذلك لأنه كان جبرياً محضاً.

وفي الجملة، فهذا المعنى دائر في نفوس كثير من الخاصة من أهل العلم والعبادة فضلاً عن العامة، وهو مناقض لدين الإسلام.

ومن هؤلاء من يقول: الخضر إنما سقط عنه الملام، لأنه كان مشاهداً لحقيقة القدر، ومن شيوخ هؤلاء من كان يقول: (لو قتلت سبعين نبياً لما كنت مخطئاً).

ومنهم من يقول بطرد قوله بحسب الإمكان، فيقول: كل من قدر على فعل شيء وفعله فلا ملام عليه. فإن قدِّر أنه خالف غرض غيره فذلك ينازعه، والأقوى منهما يقهر الآخر، فأيهما أعانه القدر، فهو المصيب باعتبار أنه غالب، وإلا فما ثم خطأ.

ومن هؤلاء «الاتحادية» الذين يقولون: الوجود واحد، ثم يقولون: بعضه أفضل من بعض، والأفضل يستحق أن يكون ربا للمفضول، ويقولون: إنَّ فرعون كان صادقاً في قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾.

وهذا قول طائفة من ملاحدة المتصوفة المتفلسفة الاتحادية، كالتلمساني[1].

والقول بالاتحاد العام المسمى «وحدة الوجود»

---

(١) التلمساني: شعيب بن الحسن الأندلسي من مشاهير الصوفية، توفي سنة ٥٩٤هـ.

هو قول ابن عربي[1] الطائي وصاحبه القونوي[2]، وابن سبعين[3]، وابن الفارض[4]، وأمثالهم. لكن لهم في المعاد والجزاء نزاع، كما أن لهم نزاعاً في أن الوجود: هل هو شيء غير الذوات، أم لا؟

وهؤلاء ضلوا من وجوه، منها: جهة عدم الفرق بين الوجود الخالق والمخلوق.

وأما شهود القدر فيقال: لا ريب أن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه. والقدر هو قدرة الله كما

---

(١) ابن عربي محمد بن علي: صاحب الفتوحات المكية، المتوفى سنة ٦٣٨هـ، وهو أبرز من قال بوحدة الوجود.

(٢) القونوي، بضم القاف، محمد بن إسحاق من كبار تلامذة محيي الدين بن عربي وشارح بعض كتبه، توفي بقونية في الجمهورية التركية الآن، سنة ٦٧٣هـ.

(٣) ابن سبعين: عبد الحق بن إبراهيم من القائلين بوحدة الوجود، إشبيلي الأصل، توفي سنة ٦٦٩هـ.

(٤) ابن الفارض: عمر بن علي أشهر المتصوفين، فلسفته تتصل بوحدة الوجود، توفي سنة ٦٣٢هـ.

قال الإمام أحمد: وهو المقدر لكل ما هو كائن، لكن [هذا لا ينفي] حقيقة الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه فيحصل له به نعيم، ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب.

فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور؛ لكن نثبت فرقاً آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلٰهية ونهاية الأمور، فإن العاقبة للتقوى لا لغير المتقين، وقد قال تعالى:

﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [صٓ].

وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [القلم].

وإذا كان كذلك فحقيقة الفرق: أن من الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له، فيحصل له به اللذة، ومنها ما هو مضاد له ضار له، يحصل به الألم، فرجع الفرق إلى الفرق بين اللذة والألم، وأسباب هذا وهذا.

وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع، مجمع عليه بين الأولين والآخرين، بل هو معلوم عند البهائم[1]، بل هذا موجود في جميع المخلوقات.

وإذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات، وهو الفرق بين الحسن والقبيح، فالفرق يرجع إلى هذا، والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائماً للإنسان، وبعضها منافياً له، إذا قيل: هذا حسن، وهذا قبيح، فهذا الحُسْن والقُبْح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء، وتنازعوا في الحُسن والقُبْح بمعنى كون الفعل سبباً للذم والعقاب: هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع؟

وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول، وليس هذا خارجاً عنه، فليس في

(١) يقول شيخ الإسلام من قبل أن تتقدم العلوم ويعرف بالتجارب العلمية الناس هذه الفوارق.

الوجود حسن إلا بمعنى الملائم، ولا قبيح إلا بمعنى المنافي، والمدح والثواب ملائم، والذم والعقاب مناف، فهذا نوع من الملائم والمنافي.

يبقى الكلام في بعض أنواع الحسن والقبيح، لا في جميعه ـ ولا ريب أن من أنواعه ما لا يعلم إلا بالشرع ـ ولكن النزاع، فيما قبحه معلوم لعموم الخلق، كالظلم والكذب ونحو ذلك.

والنزاع في أمور منها: هل للفعل صفة صار بها حسناً وقبيحاً، وأن الحسن العقلي هو كونه موافقاً لمصلحة العالم. والقبح العقلي بخلافه، فهل في الشرع زيادة على ذلك؟ وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة، هل يعلم بمجرد العقل؟ وَبَسْطُ هذا له موضع آخر.

ومن الناس من أثبت قسماً ثالثاً للحُسْنِ والقبح، وادعى الاتفاق عليه، وهو: كون الفعل صفة كمال، أو صفة نقص.

وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين

في هذه المسألة، ولكن ذكره بعض المتأخرين: كالرازي، وأخذه عن الفلاسفة.

والتحقيق: أن هذا القسم لا يخالف الأول، فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال، هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللذة والألم. فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص، فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم، أمر حسي يعرفه جميع الحيوان.

فمن قال من المدعين للحقيقة القدرية والفناء في توحيد الربوبية والاصطلام[1]: إنه يبقى في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم أو ما يلذ، كان

(١) الاصطلام: الاستئصال.

هذا مما يعلم كذبه فيه إن كان يفهم ما يقول، وإلا كان ضالاً يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب على من يتكلم في هذا، فإن القوم قد يحصل لأحدهم هذا المشهد، «مشهد الفناء في توحيد الربوبية»، فلا يشهد فرقاً ما دام في هذا المشهد، وقد يغيب عنه الإحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفناء مقاماً محموداً، ويجعله إما غاية، وإما لازماً للسالكين. وهذا غلط، فإن عدم الفرق بين ما ينعم و[ما] يعذب أحياناً، هو مثل عدم الفرق بين النوم والنسيان، والغفلة والاشتغال بشيء عن آخر، وهو لا يزيل الفرق الثابت في نفس الأمر، ولا يزيل الإحساس به، إذ وجد سببه.

والواحد من هؤلاء لا بد أن يجوع أو يعطش فلا يسوي بين الخبز والشراب، وبين الملح الأُجاج والعذب الفرات، بل لا بد أن يفرق بينهما، ويقول: هذا طيب، وهذا ليس بطيب،

وهذا هو الفرق بين كل ما أمر الله ورسوله به ونهى عنه. فإنه أمر بالطيب من القول والعمل، ونهى عن الخبيث.

وإذا عرف أن المراد بالفرق هو أن من الأمور ما ينفع ويوجب اللذة والنعيم، ومنها ما يضر ويوجب الألم والعذاب، فبعض هذه الأمور تدرك بالحس، وبعضها يدركه الناس بعقولهم لأمور الدنيا، فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا، وما يجلب لهم مضرة، وهذا من العقل الذي ميّز به الإنسان، فإنه يدرك من عواقب الأفعال ما لا يدركه الحس.

ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة، وما يدفع به المضرة، والله تعالى بعث الرسل بتكميل الفطرة فدلوهم على ما ينالون به النعيم في الآخرة، وينجون من عذاب الآخرة، فالفرق بين المأمور والمحظور هو كالفرق بين الجنة والنار، واللذة والألم، والنعيم والعذاب.

ومن لم يدرك هذا الفرق، فإن كان لسبب أزال عقله هو به معذور. وإلا كان مطالباً بما فعله من الشر وتركه من الخير.

ولا ريب أن في الناس من قد يزول عقله في بعض الأحوال، ومن الناس من يتعاطى ما يزيل العقل: كالخمر وكسماع الأصوات المطربة، فإن ذلك قد يقوى حتى يسكر أصحابها، ويقترن بهم شياطين، فيقتل بعضهم بعضاً في السماع المسكر، كما يقتل شُرَّابُ الخمر بعضهم إذا سكروا. وهذا مما يعرفه كثير من أهل الأحوال.

لكن منهم من يقول: المقتول شهيد، والتحقيق أن المقتول يشبه المقتول في شرب الخمر، فإنهم سكروا سُكْراً غير مشروع، لكن غالبهم يظن أن هذا من أحوال أولياء الله المتقين، فيبقى القتيل فيهم كالقتيل في الفتنة، وليس هو كالذي تعمَّد قتله، ولا هو كالمقتول ظلماً من كل وجه.

فإن قيل: فهل هذا الفناء يزول به التكليف؟

قيل: إن حصل للإنسان سبب يعذر فيه، زال به عقله الذي يميز به كان بمنزلة النائم والمغمى عليه، والسكران سكراً لا يأثم به، كمن سكر قبل التحريم، أو أوجِرَ[1] الخمرَ، أو أُكْرِهَ على شربها، عند الجمهور.

وأما إن كان السكر لسبب محرم فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء، والذين يذكرون عن أبي يزيد[2] وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفي الفرق، ويعذرونه في ذلك. يقولون: إنه غاب عقله حتى قال: (أنا الحق)، (وسبحاني)، (وما في الجبة إلا الله).

ويقولون: إن الحب إذا قوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً، يغيب بمحبوبه عن حبه، وبوجوده عن

---

(١) أوجر الخمر: الوجور هو الدواء يوضع في الفم، ويكون غالباً بالإكراه.

(٢) هو طيفور بن عيسى البسطامي، زاهد مشهور، له أخبار كثيرة، توفي عام ٢٦١هـ.

وَجْدِهِ، وبمذكوره عن ذِكْرِهِ، حتى يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل.

ويحكون أن شخصاً ألقى بنفسه في الماء، فألقى مُحِبُّهُ نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت، فلِمَ وقعت أنت؟ فقال:

غبت بك عني
فظننت أنك أني..!

فمثل هذه الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور، ليس علماً، ولا حقاً، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يعذر، لا أن يكون قوله تحقيقاً [وتوحيداً].

وطائفة من الصوفية المدَّعين للتحقيق، يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً، كما فعله صاحب «منازل السائرين»[1]،

---

(١) صاحب «منازل السائرين إلى الحق» هو شيخ الإسلام عبد الله بن محمد علي الأنصاري، أبو إسماعيل الهروي، من كبار الحنابلة، وشيخ خراسان في =

وابن العريف[1] وغيرهما، كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقاً وتوحيداً: كابن عربي الطائي.

وقد ظن طائفة أن الحلاج[2] كان من هؤلاء ثم صاروا حزبين:

حزب يقول: وقع في ذلك الفناء، فكان معذوراً في الباطن، ولكن قتله واجب في الظاهر، ويقولون: القاتل مجاهد، والمقتول شهيد.

ويحكون عن بعض الشيوخ أنه قال: عثر عثرة لو كنت في زمنه لأخذت بيده. ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء.

= عصره، من ذرية الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري ﷺ، توفي عام ٤٨١هـ.

(١) ابن العريف: أحمد بن محمد الأندلسي صوفي، توفي عام ٥٣٦هـ.

(٢) الحلاج الحسين بن منصور. فارسي الأصل، نشأ بواسط العراق، اتهم بالزندقة. قتل بحكم علماء زمانه على كفره وإلحاده عام ٣٠٩هـ.

وحزب ثان: وهم الذين يُصَوِّبُونَ حال أهلِ الفناءِ في توحيد الربوبية ويقولون: هو الغاية. يقولون: بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد.

ثم هؤلاء في قتله فريقان:

فريق يقول: قتل مظلوماً وما كان يجوز قتله، ويعادون الشرع وأهل الشرع لقتلهم الحلاج. ومنهم من يعادي جنس الفقهاء وأهل العلم. ويقولون: هم قتلوا الحلاج، وهؤلاء من جنس الذين يقولون: لنا شريعة ولنا حقيقة تخالف الشريعة، والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يُمَيِّزُونَ ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس، ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجد أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس. بل فيهم من يظن الشرع عبارة عما يحكم به القاضي. ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل، والقاضي الجاهل،

والقاضي الظالم، بل ما حكم به حاكم سماه شريعة.

ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الأمر التي يحبها الله ورسوله، خلاف ما حكم به الحاكم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:

«إنَّكم تَخْتَصِمُونَ إلي، ولعلَّ بعضكم أن يكون أَلْحَن[1] بحجته من بعض وأقضي له على نحوٍ مما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[2].

فالحاكم يحكم بما يسمعه من البينة والإقرار، وقد يكون للآخر حجج لم يبينها، وأمثال هذا، فالشريعة في نفس الأمر هي الأمر الباطن، وما

---

(١) أي أبلغ وأقدر على إيصال العلم.

(٢) الحديث أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم، وقد خرّجته في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» [٢٦٣٥] طبع المكتب الإسلامي، و«الصحيحة» (١١٦٢). (ن).

قضى به القاضي ينفذ ظاهراً، وكثير من الأمور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس.

ومن هذا قصة موسى والخضر[1]، فإنه كان الذي فعله مصلحة وهو شريعة أمره الله بها، ولم يكن مخالفاً لشرع الله، لكن لما لم يعرف موسى الباطن، كان في الظاهر عنده: أن هذا لا يجوز، فلما بَيَّنَ له الخضر الأمور وافقه، فلم يكن ذلك مخالفاً للشرع.

وهذا الباب يقال فيه: قد يكون الأمر في الباطن بخلاف ما يظهر، وهذا صحيح، لكن تسمية الباطن حقيقة، والظاهر شريعة أمر اصطلاحي.

ومن الناس من يجعل الحقيقة هي الأمر الباطن مطلقاً، والشريعة الأمور الظاهرة، وهذا كما أن لفظ الإسلام إذا قرن بالإيمان أريد به الأعمال

(١) والخضر صاحب موسى نبي على الصحيح، وليس حياً حتى الآن، على ما يزعم بعض المتصوفة.

الظاهرة، ولفظ «الإيمان» يراد به الإيمان الذي في القلب كما في حديث جبريل[1].

---

(١) يشير إلى ما رواه البخاري [٥٠] ومسلم [٨] عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يُرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد. حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند رُكبتيه إلى رُكبتيه، ووضع كفيه على فخذيه. وقال: يا محمد! أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت، إن استطعت إليه سبيلاً» قال: صدقت. قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره». قال: صدقت. قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه، فإنه يراك». قال: فأخبرني عن الساعة. قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل». قال: فأخبرني عن أمارتها. قال: «أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى =

فإذا جمع بينهما فقيل: شرائع الإسلام وحقائق الإيمان، كان هذا كلاماً صحيحاً، لكن متى أفرد أحدهما، تناول الآخر فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنة، فليس صاحبها من المؤمنين حقاً، وكل حقيقة لا توافق الشريعة التي بعث الله بها محمداً ﷺ، فصاحبها ليس بمسلم فضلاً عن أن يكون من أولياء الله المتقين.

وقد يراد بلفظ الشريعة ما يقوله فقهاء الشريعة باجتهادهم، وبالحقيقة ما يذوقه ويجده الصوفية بقلوبهم، ولا ريب أن كلّاً من هؤلاء مجتهدون، تارة مصيبون، وتارة مخطئون، وليس لواحد منهما تعمد مخالفة الرسول ﷺ، ثم إن اتفق اجتهاد الطائفتين، وإلا فليس على واحدة أن تقلد

= الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان». قال ثم انطلق فلبثت ملياً. ثم قال لي: «يا عمر أتدري من السائل؟». قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل، أتاكم يعلمكم دينكم». (ن).

الأخرى، إلا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها.

فمن الناس من يظن أن الحلاج قتل باجتهاد فقهي يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء. وهذا ظن كثير من الناس، وليس كذلك، بل الذي قتل عليه، إنما هو الكفر، وقتل باتفاق الطائفتين. مثل دعواه: أنه يقدر أن يعارض القرآن بخير منه، ودعواه أن من فاته الحج أنه يبني بيتاً يطوف به، ويتصدق بشيء قدره. وذلك يسقط الحج عنه..

إلى أمورٍ أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً رسول الله، وكذا علماؤهم وعبادهم وفقهاؤهم وقراؤهم وصوفيتهم[1].

وفريق يقولون: قتل لأنه باح بِسِرِّ التوحيد،

---

(١) لذلك لم يورده أبو نُعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» على ما فيه من المخالفات في تراجم بعض رجاله!! (ن).

والتحقيق الذي ما كان ينبغي أن يبوح به، فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس، وهي مما تُطوى ولا تُروى، وينشدون:

مَنْ بَاحَ بالسِّرِّ كَانَ القَتْلُ شِيمَتَه
مِنَ الرِّجَال وَلَمْ يُؤْخَذْ لَهُ ثَأرُ

أيضاً:

بالسِّرِّ إن باحُوا تُبَاحُ دِماؤهُم
وَكَذَا دِمَاءُ البائِحِينَ تُبَاحُ

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل:

(إن ما قاله النصارى في المسيح حق، وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء، لكن ما يمكن التصريح به، لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك) وكلام صاحب «منازل السائرين» وأمثاله يشير إلى هذا وتوحيده الذي قال فيه:

ما وحَّدَ الوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ
إذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدُ

تَوْحِيدُ مَنْ يُخْبِرُ عَنْ نَعْتِهِ
عَارِيَةٌ أَبْطَلَهَا الوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ
وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لا حِدُ

فإن حقيقة قول هؤلاء أن الموحد هو الموحد، وأن الناطق بالتوحيد على لسان العبد هو الحق، وإنه لا يوحِده إلا نفسه، فلا يكون الموحد إلا الموحد، ويفرقون بين قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وبين قول الحلاج: (أنا الحَقُّ)، أو (سُبحاني) فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه فقال عن نفسه، وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم، وكان الناطق على لسانهم غيرهم.

وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين، ولهذا رد الجنيد[1] رحمه الله على هؤلاء لما سئل عن التوحيد فقال:

---

(١) الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزاز =

(هو الفرق بين القديم والمحدث).

فبيّن الجنيد سيد الطائفة: أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم[1] والعبد المحدث، لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا، وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد.

وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق، فأولئك هم الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، أو أنه وجود المخلوقات. وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الحلاج لم يكن مقيداً بصنف

= أبو القاسم. ولد ونشأ ببغداد، نسب إلى الصوفية، عُرِفَ بالخزاز لأنه كان يعمل بالخز، ضَبَطَ مذهَبَهُ بقواعد الكتاب والسُّنَّة، وكان يقول:

من لم يحفظ القرآن، ولم يكتب الحديث، ولم يتفقه، لا يُقتدى به. كانت وفاته ببغداد سنة ٢٩٧هـ.

(١) إن شيخ الإسلام ذكر أكثر من مرة أن لفظ (القديم) لا يستعمله السلف لله ﷻ؛ ولكنه هنا يشرح مقولة القائل.

من هذه الأصناف، بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف المسلمين، ما قد ذكر في غير هذا الموضع.

وكذلك أنكره أكثر المشايخ وذموه، كالجنيد، وعمرو بن عثمان المكي[1]، وأبي يعقوب النهر جوري[2].

ومن التبس عليه حاله منهم، فلم يعرف حقيقة ما قاله ـ إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقاً أو معيناً ـ فإنه يظن أن هذا كان قول الحلاج، وينصر ذلك، ولهذا كانت فرقة ابن سبعين وفيها من رجال الظلم جماعة انتصروا للحلاج.

وعند جماهير المشايخ الصوفية، وأهل العلم، أن الحلاج لم يكن من المشايخ الصالحين، بل

---

(١) عالم صوفي من مكة، مات ببغداد عام ٣٩٧هـ.

(٢) إسحاق بن محمد، عالم صوفي، ونهر جور. قال ياقوت: بين الأهواز وميسان فيما أحسب، وهي جنوبي العراق، توفي ٣٢٠هـ.

كان زنديقاً، لأسباب متعددة يطول عندهم وصفها، ولم يكن من أهل الفناء في «توحيد الربوبية»، بل كان قد تعلم السحر، وكان له شياطين تخدمه إلى أمور أخرى، مبسوطة في غير هذا الموضع.

وبكل حال فإن آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة، لم يكن زائل العقل، ولا فانياً في شهود القدر العام، ولا احتج على موسى بذلك، بل قال: لِمَ تلومني على أمر كتبه الله عليّ قبل أن أخلق؟ فاحتج بالقدر السابق، لا بعدم تمييزه بين المأمور والمحظور[1].



(١) وهذا من التسليم بالقضاء والقدر من سيدنا آدم عليه السلام، ويخالفه بذلك المتصوفة من أهل الفناء وما شابه ذلك.

فصل

إذا عرف هذا فنقول: الصواب في قصة آدم وموسى[1]، أن موسى لم يَلُمْ آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص.

ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل: لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية، كما قال الله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١].

(١) من تسليم سيدنا آدم للقضاء والقدر، وردّه على سيدنا موسى عليهما السلام.

قال ابن مسعود وغيره: (هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم).

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ:

«احرِصْ على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَّرَ اللهُ وما شاء فعل، فإنَّ لَوْ تفتح عمل الشيطان»[1].

فأمره بالحرص على ما ينفعه، وهو طاعة الله ورسوله، فليس للعباد أنفع من طاعة الله ورسوله، وأمره إذا أصابته مصيبة مقدرة أن لا ينظر إلى القدر ولا يتحسر بتقدير لا يفيد، ويقول: قدر الله وما شاء فعل، ولا يقول: لو أني فعلت لكان كذا، فيقدِّر ما لم يقع يتمنى أن لو كان وقع، فإن ذلك إنما يورث حسرة وحزناً لا يفيد، والتسليم للقدر

---

(١) رواه مسلم وأحمد وغيرهما، وقد خرّجته في «تخريج السنّة» لابن أبي عاصم (٣٥٦). (ن).

هو الذي ينفعه، كما قال بعضهم الأمر أمران:

أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه.

وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه.

وما زال أئمة الهدى من الشيوخ وغيرهم يوصون الإنسان بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور، وإن كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي.

فلو أن رجلاً أنفق ماله في المعاصي حتى مات ولم يخلف لولده مالاً، أو ظلم الناس بظلم، صاروا لأجله يبغضون أولاده، ويحرمونهم ما يعطونه لأمثالهم، لكان هذا مصيبة في حق الأولاد حصلت بسبب فعل الأب، فإذا قال أحدهم لأبيه: أنت فعلت بنا هذا.. قيل للابن: هذا كان مقدوراً عليكم، وأنتم مأمورون بالصبر على ما يصيبكم، والأب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير، ملوم على ذلك، لا يرتفع عنه ذمُّ الله وعقابه بالقدر السابق، فإن كان الأب قد تاب توبة نصوحاً

وتاب الله عليه وغفر له لم يجز ذمه، ولا لومه بحال لا من جهة حق الله ـ فإن الله قد غفر له ـ ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره بفعله، إذ لم يكن هو ظالماً لأولئك، فإن تلك كانت مقدرة عليهم.

وهذا مثال قصة آدم، فإن آدم لم يظلم أولاده، بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء ولم يكن معهما ولد حتى يقال:

إن ذنبهما تعدى إلى ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلى الأرض جاء الأولاد، فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلماً يستحقون به ملامه، وكونهم صاروا في الدنيا دون الجنة، أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم، وذنب آدم كان قد تاب منه.

قال الله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه].

وقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ﴾ [البقرة: ٣٧].

فلم يبق مستحقاً لذم ولا عقاب.

وموسى كان أعلم من أن يلومه لحق الله على ذنب، قد علم أنه تاب منه، فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله، وقد قال موسى: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأعراف].

وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر. على أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب ذنبه، وهو أيضاً كان مقدراً عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر.

فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له عند ربه، لاحتج به، ولم يتب ويستغفر.

وقد روي في الإسرائيليات: أنه احتج به، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملاً. فكيف إذا خالف أصول الإسلام، بل أصول الشرع والعقل[1]؟

---

(١) إن كلام شيخ الإسلام هنا مع إيجازه، قاعدة في نقل ما عند أهل الكتاب! وكيف يقبل، أو يرد.

نعم: إن كان ذكر القدر مع التوبة، فهذا ممكن، لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنّة رسوله فإن النبي ﷺ قد قال:

«إذا حَدَّثَكُم أهل الكتابِ فلا تُصَدِّقُوهُم ولا تُكَذِّبُوهُم»[1].

وأيضاً، فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً، فلماذا أخرج من الجنة وأُهبِطَ إلى الأرض؟

فإن قيل: وهو قد تاب، فلماذا بعد التوبة أُهْبِطَ إلى الأرض؟

قيل: التوبة بعد التوبة قد يكون من تمامها عمل

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١٣٦) [(١٧١٩٤) و(١٧١٩٥)] من حديث أبي نميلة الأنصاري، وأخرجه (٣/٣٨٧) [(١٥١٣٧)] من حديث جابر نحوه. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٢٢)، طبع المكتب الإسلامي. (ن).

صالح يعمله فيبتلى لينظر دوام طاعته. قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [آل عمران].

□ في التائب من الردة:

وقال في كاتِم العلم: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة].

وقال: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام].

وقال في القذف: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [آل عمران].

وقال: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا ﴿٧١﴾﴾ [الفرقان].

وقال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه].

ولما تاب كعب بن مالك وصاحباه[1] أمر رسول الله ﷺ المسلمين بهجرهم حتى نسائهم ثمانين ليلة.

وقال النبي ﷺ في الغامدية:

«لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»[2]، «وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله»[3].

وقد أخبر الله عن توبته على بني إسرائيل حيث قال لهم موسى: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

---

(١) قصة كعب بن مالك وصاحباه مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية في «الصحيحين».
[وانظر «صحيح البخاري» (٤٤١٨)، و«صحيح مسلم» (٢٧٦٩)]. (ن).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» ٣/ ١٣٢٤ (١٦٩٦). (ن).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» ٣/ ١٣٢٤ (١٦٩٥).
وصاحب مكس: أي ممن يفرضون الأتاوة على الناس. (ن).

وإذا كان الله تعالى قد يبتلي العبد من الحسنات والسيئات، والسراء والضراء بما يحصل معه شكره وصبره، أم كفره وجزعه، وطاعته أم معصيته، فالتائب أحق بالابتلاء.

فآدم أُهْبِطَ إلى الأرض ابتلاء له، ووفقه الله في هبوطه لِطاعته، فكان حاله بعد الهبوط خيراً من حاله قبل الهبوط، وهذا بخلاف ما لو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له، فإنه لا يكون عليه ملام ألبتة، ولا هناك توبة تقتضي أن يُبتلى صاحبها ببلاء.

وأيضاً فإن الله قد أخبر في كتابه بعقوبات الكفار: مثل قوم نوحٍ وهودٍ وصالحٍ، وقوم لوطٍ وأصحاب مدين، وفرعون وقومه، ما يعرف بكل واحدة من هذه الوقائع أن لا حجة لأحد في القدر.

وأيضاً فقد شرع الله من عقوبة المحاربين من الكفار وأهل القبلة وقتل المرتد، وعقوبة الزاني، والسارق، والشارب، ما يبين ذلك.

فصل

فقد تبيّن أن آدم حجَّ موسى لما قصد موسى أن يلوم من كان سبباً في مصيبتهم، وبهذا جاء الكتاب والسنّة، قال الله تعالى:

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ [التغابن: ١١].

وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد].

وسواء في ذلك المصائب السماوية، والمصائب التي تحصل بأفعال الآدميين، قال تعالى:

﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾﴾ [المزمل].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤].

وقال في سورة (الطور) بعد قوله: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُواْ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور]، إلى قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الطور]، إلى قوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الطور]، ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾ [الطور].

وقال تعالى في سورة (ن والقلم): ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٦﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤٧﴾ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم].

وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك، وقيل: اصبر على أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت، والأول أصح.

وحكم الله نوعان: **خلق وأمر**.

فالأول: ما يقدره من المصائب.

والثاني: ما يأمر به وينهى عنه.

والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به ولما نهي عنه، فيفعل المأمور، ويترك المحظور، وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه.

وبعض المفسرين يقول: هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا يتوجه إذا كان في الآية، النهي عن القتال، فيكون هذا النهي منسوخاً، ليس جميع أنواع الصبر منسوخة، كيف، والآية لم تتعرض لذلك هنا، لا بنفي ولا إثبات! بل الصبر واجب لحكم الله، مازال واجباً، وإذا أمر بالجهاد فعليه أيضاً أن يصبر لحكم الله، فإنه يبتلى من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم، كما ابتلي به يوم أُحد والخندق، وعليه حينئذ أن يصبر، ويفعل ما أمر به من الجهاد.

والمقصود هنا قوله:

﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، فإن ما فعلوه من الأذى هو مما حكم به عليك قدراً، فاصبر لحكمه وإن كانوا ظالمين في ذلك، وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى وفعل بالأنبياء، وقوله:

﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم].

وقال: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وسواء كان مغاضباً لقومه أو لربه، فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه، وصبره، صبر لحكم ربه الذي قَدَّره وقضاه. وإن كان إنما تأذّى من تكذيب الناس له.

وقالت الرسل لقومهم: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم].

وقال موسى لقومه لما قال فرعون: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ

وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [الأعراف].

وقال موسى لقومه: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأعراف].

وقال: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [النحل].

فهؤلاء ظُلموا فصبروا على ظلم الظالم لهم، وسبب نزولها المهاجرون إلى رسول الله ﷺ وهي عامة في كل من اتصف بهذه الصفة.

وأصل «المهاجر»: من هجر ما نهى الله عنه، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ[1]. فكل من هجر

---

(١) روى البخاري [١٠] عن ابن عمر مرفوعاً: «المسلم =

السوء فظلمه الناس على ترك الكفر والفسوق والعصيان، حتى أخرجوه ـ لا هجر بعض أمور في الدنيا ـ فصبر على ظلمهم، فإن الله يبوئه في الدنيا حسنة، ولأجر الآخرة أكبر، كيوسف الصديق، فإنه هجر الفاحشة حتى ألجأه ذلك إلى هجر منزله، واللبث في السجن بعدما ظلم، فمكّنه الله حتى تبوأ من الأرض حيث يشاء..

وقال الذين لقوا الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وقـال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ۝٦٥﴾ [الأنفال].

وقـال: ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ

= من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه». وقد خرّجته في «الروض النضير» (٥٩١). [وانظر «صحيح الجامع الصغير» ترتيب زهير الشاويش رقم (٦٧١١)]. (ن).

﴿كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة].

فهذا كله صبر على ما قدر من أفعال الخلق، والله سبحانه مدح في كتابه الصبار الشكور.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾﴾ [إبراهيم].

فالصبر والشكر على ما يقدره الرب على عبده من السراء والضراء، من النعم والمصائب، من الحسنات التي يبلوه بها والسيئات، فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر، والنعم بالشكر. ومن النعم ما ييسره له من أفعال الخير، ومنها ما هي خارجة عن أفعاله، فيشهد القدر عند فعله للطاعات، وعند إنعام الله عليه، فيشكره ويشهده عند المصائب، فيصبر، وأما عند ذنوبه، فيكون مستغفراً تائباً كما قال:

﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه،

وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم المجرمين، ومن شهد فعله فيهما، فهو قدري[1]، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفره فهو من جنس المشركين.

وأما المؤمن، فيقول:

«أبوء لك بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي»[2] كما في الحديث الصحيح الإلهي:

«يا عبادي إنما هي أعمالُكم أحصيها لكم، ثم أُوَفِّيَكُمْ إيَّاها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن

---

(١) القدرية: لقب للمعتزلة لأنهم يذهبون إلى أن الناس هم الذين يقدرون أعمالهم، وليس لله دخل. وانظر أقسامهم في المقدمة.

(٢) هو قطعة من حديث أخرجه البخاري [(٦٣٠٦)] من حديث شداد بن أوس، ونصه: «اللهم أنت ربي لا إلٰه إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». (ن).

وجد غير ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسه»[1].

---

(١) هو قطعة من حديث قدسي رواه مسلم (١٧/٨) [(٢٥٧٧)] وأحمد (٥/ ١٥٤، ١٦٠، ١٧٧) [(٢٣٦١) و٢١٤١٢ و٢١٥٢٩)] عن أبي ذر ونصه:

قال الله تعالى: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما =

وكان نبينا ﷺ مُتَّبعاً ما أُمِرَ به من الصبرِ على أذى الخلقِ. ففي «الصحيحين» عن عائشة قالت: (ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له، ولا دابة، ولا شيئاً قط؛ إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه؛ إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله، لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله).

وقال أنس: (خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لشيء فعلته لِمَ فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله لِمَ لا فعلته؟ وكان بعض أهله إذا عتبني على شيء يقول: «دعوه، دعوه، فلو قضي شيء لكان»)[1].

= ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه». (ن).

(١) الجزء الأول منه مشهور في «الصحيحين» وغيرهما عن أنس وسائره عند أحمد وغيره، وهو مخرج في «تخريج السنة» (٣٥٢ ـ ٣٥٥). (ن).

وفي «السنن»[1] عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه ذكر للنبي ﷺ قول بعض من آذاه فقال: «دعنا منك فقد أوذي موسى بأكثر من هذا فَصَبَرَ».

فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين كما قال:

﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

كان يذكر أن هذا مقدر، والمؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور، ولذلك قال:

﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] فالتقوى فعل المأسور، وترك المحظور، والصبر على أذاهم. ثم إنه حيث أباح المعاقبة قال:

---

(١) يعني «سنن الترمذي» أخرجه في «المناقب» (٢/ ٣٢٢) [«ضعيف سننه» (٨١٧)] واستغربه، وفيه زيد بن زائد، وهو مجهول، ومن طريقه أخرجه أحمد أيضاً (١/ ٣٩٦) [(٣٧٥٨)]، لكن الحديث في «الصحيحين» [خ(٣١٥٠)، م(١٠٦٢)] وغيرهما من طريق أخرى، عن ابن مسعود بلفظ: «رحم الله موسى قد أوذي...». (ن).

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [النحل].

فأخبر أن صبره بالله، فالله هو الذي يعينه عليه، فإن الصبر على المكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل على الأنفس، لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ﴿٧﴾﴾ [المدثر].

لكن هناك ذكره في الجملة الطلبية الأمرية، لأنه مأمور أن يصبر لله، لا لغيره، وهنا ذكره في الخبرية، فقال: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ فإن الصبر وسائر الحوادث لا تقع إلا بالله، ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون، فما لا يكون بالله لا يكون، وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم، ولا يقال: واصبر بالله، فإن الصبر لا يكون إلا بالله، لكن يقال: استعينوا بالله واصبروا فنستعين بالله على الصبر.

وكما أن الإنسان مأمور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب، فهو مأمور بذلك عندما

ينعم الله عليه من فعل الطاعات، فيشهد قبل فعلها حاجته وفقره إلى إعانة الله له، وتحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ويدعو بالأدعية التي فيها طلب إعانة الله له على فعل الطاعات، كقوله: «أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»(١). وقوله: «يا مقلب القلوب ثبّت قلبي على دينك»(٢)، و«يا مصرف

(١) رواه أبو داود عن معاذ، وقد خرجته في (تخريج شرح العقيدة الطحاوية) (٣٣٥).
[وقد وجدناه في «مسند الإمام أحمد» من حديث أنس ٣/ ١١٢ (١٢٠٩١) و٣/ ٢٥٧ (١٣٦٨١)، وعن عائشة أم المؤمنين ٦/ ٩١ (٢٤٥٩٥) و٦/ ٢٥١ (٢٦١٢٣) وعن أم سلمة أم المؤمنين ٦/ ٢٩٤ (٢٦٥١٢) و٦/ ٣١٥ (٢٦٦٧١).
وعند الترمذي من حديث أنس، انظر «صحيح سننه» برقم (١٧٣٩)؛ وعن عاصم بن كليب عن أبيه عن جده انظر «ضعيف سننه» (٧٢٣)].
[وانظر «صحيح سنن أبي داود» الألباني، وبإشرافي (١٥٢٢/١٣٤٧)]، و«الكلم الطيب» (١١٤)، و«صحيح الجامع الصغير» (٧٩٦٩) بترتيبي].
(٢) أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما من حديث عبد الله بن =

القلوب اصرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك»[1].

وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران].

وقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الكهف].

ومثل قوله: «اللهم ألهمني رشدي، واكفني شر نفسي»[2].

ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

= عمرو، وابن أبي عاصم في «السنة» عن جمع من الصحابة، وقد خرّجته في تخريجي إياه برقم (٢٢٥ـ٢٣٠ـ٢٣٣).

(١) أخرجه أحمد [٢/١٦٨ (٦٥٦٦)] ومسلم [(٢٦٥٤)] وابن أبي عاصم [(٢٣١)] والآجري عن ابن عمرو دون قوله: «وطاعة رسولك». (ن).

(٢) [هو في «ضعيف سنن الترمذي» بإشرافي (٦٩٠)، و«مشكاة المصابيح» (٢٤٧٦)، و«ضعيف الجامع الصغير» (٤٠٩٨)، وكلها من طبع المكتب الإسلامي].

عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾.

فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق، فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة، وكذلك الدعاء بالتوبة، فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة، وكذلك دعاء «الاستخارة» فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له.

وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعو به إذا قام من الليل، وهو في «الصحيح»[(١)].

«اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطِرَ السمٰوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون. اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

---

(١) هو من حديث عائشة في «صحيح مسلم» [(٧٧٠)] وأبي عوانة. (ن).

وكذلك الدعاء الذي فيه:

«اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا»[١].

وكذلك الدعاء باليقين والعافية، كما في حديث أبي بكر[٢].

وكذلك قوله:

---

(١) الترمذي عن ابن عمر وقال: حديث حسن غريب، وهو مخرج في «تخريج الكلم الطيب» (٢٢٥). (ن). [وانظر «صحيح سنن الترمذي» للألباني، وبإشرافي طبع مكتب التربية العربي لدول الخليج، رقم (٢٧٨٣)].

(٢) في الترمذي [«صحيح سننه» (٢٨٢١)] وابن ماجه [«صحيح سننه» (٣٨٤٩/٣١٠٤) طبع المكتب الإسلامي] عن أبي بكر:
«سلوا الله العفو والعافية، فإن أحداً لم يعط بعد اليقين خيراً من العافية، وهو حديث صحيح مخرج في «الإرواء» (٩١٧). (ن).

«اللهم أصلح لي قلبي ونيتي»[1].

ومثل قول الخليل وإسماعيل:

﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلى الله في أن يعطيه الإيمان والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب، فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء شهد إنعام الله فيه، وكان في مقام الشكر والعبودية لله، وأن هذا حصل بفضله وإحسانه لا بحول العبد وقوته.



(١) لم أره إلا بلفظ: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي...».
الحديث رواه مسلم [(٢٧٢٠)] وغيره، وهو مخرج في «الروض النضير» (١١٢٢) و«صحيح الجامع الصغير» (١٢٦٣) [ترتيب زهير الشاويش]. (ن).

فصل

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به، فإنه يكون قدرياً منكراً لنعمة الله عليه بالإيمان والعمل الصالح، وإن لم يكن قدري الاعتقاد، كان قدري الحال، وذلك يورث العجب والكبر ودعوى القوة والمنة بعمله، واعتقاد استحقاق الجزاء على الله به فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بها ـ لا مع الاحتجاج بالقدر عليها ـ خيراً من هذا الذي يشهد الطاعة منه لا من إحسان الله إليه، ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان، أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان.

وأما من أذنب وشهد أن لا ذنب له أصلاً،

لكون الله هو الفاعل. وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل، فهذا شر الخلق.

وأما الذي يشهد نفسه فاعلاً للأمرين، والذي يشهد ربه فاعلاً للأمرين، ولا يرى له ذنباً، فهذا أسوأ عاقبة من القدري، والقدري أسوأ بداية منه، كما هو مبسوط في موضع آخر؟

والناس في هذا المقام أربعة أقسام:

- من يغضب لربه.. لا لنفسه..
- وعكسه..[1].
- ومن يغضب لهما..
- ومن لا يغضب لهما..

كما أنهم في شهود القدر أربعة أقسام:

- من يشهد الحسنة من فعل الله، والسيئة من فعل نفسه..

---

(١) أي من يغضب لنفسه لا لربه.

- وعكسه..
- ومن يشهد الثنتين من فعل ربه..
- ومن يشهد الثنتين من فعل نفسه..

فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية، نظير تلك الأقسام الأربعة في شهود الإلٰهية، فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم، وذاك تقسيمهم فيما هو بالله وبهم، والقسم المحض أن يعمل لله بالله، فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه.

والمقصود هنا تقسيمهم فيما لله.

فأعلاهم حال النبي ﷺ ومن اتبعه.

وهو أن يصبروا على أذى الناس لهم، باليد واللسان، ويجاهدون في سبيل الله، فيعاقبون ويغضبون وينتقمون لله - لا لنفوسهم -. يعاقبون لأن الله يأمر بعقوبة ذلك الشخص، ويحب الانتقام منه، كما في جهاد الكفار، وإقامة الحدود..

وأدناهم عكس هؤلاء يغضبون وينتقمون ويعاقبون لنفوسهم لا لربهم، فإذا أوذي أحدهم أو

خولف هواه غضب وانتقم وعاقب، ولو انتهكت محارم الله أو ضيعت حقوقه، لم يهمه ذلك، وهذا حال الكفار والمنافقين.

وبين هذين وهذين قسمان:

قسم يغضبون لربهم ولنفوسهم..

وقسم يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم..

فموسى في غضبه على قومه لما عبدوا العجل، كان غضبه لله..

وقد مثل النبي ﷺ في حقوق الله أبا بكر وعمر، بإبراهيم وعيسى، ونوح وموسى فقال:

«إن الله يُلين قلوب رجال فيه، حتى تكون أَلْيَنَ من اللبن، ويشد «قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر.. ومَثَلُكَ يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسى، ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٣) [(٣٦٣١)] من حديث ابن مسعود، ورجاله ثقات لكنه منقطع. (ن).

وأما عفو الإنسان عن حقوقه فهذا أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً، وكذلك غضبه لنفسه، تركه أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً.

وأما ما كان من باب المصائب الحاصلة بقدر الله ولم يبق فيها مذنب يعاقب، فليس فيها إلا الصبر والتسليم للقدر.

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب، فإن موسى لامَهُ لأجل ما أصابه والذرية، وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له، والمصيبة كانت مقدَّرة فحج آدم موسى.

وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين وتابوا، مثل كافر يقتل مسلماً، ثم يسلم ويتوب الله عليه، أو يكون متأوِّلاً لبدعة، ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهداً، أو مقلداً مخطئاً..

فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي.

ومن هذا الباب القتال في الفتنة، قال الزهري[1]: (وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فأجمعوا: أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هَدْر)[2].

وكذلك قتال البغاة المتأولين، حيث أمر الله بقتالهم، إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه، وهذا ظاهر مذهب أحمد.

وكذلك المرتدون، إذا صار لهم شوكة فقاتلوا المسلمين وأصابوا من دمائهم وأموالهم، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة.

أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلفوه من

(١) الزهري، محمد بن مسلم من أكابر الحفاظ والفقهاء وأول من دوّن الحديث قرشي، توفي عام ١٢٤هـ.

(٢) هدر: أي ضائع.

النفوس والأموال، فإنهم كانوا متأولين، وإن كان تأويلهم باطلاً.

كما أن سنّة رسول الله ﷺ المتواترة عنه، مضت بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلموا، لم يضمنوا ما أصابوه من النفوس والأموال، وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون، قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، فعوض ما أخذ منهم على الله لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون، وإذا كان هذا في الدماء والأموال فهو في الأعراض أولى.

فمن كان مجاهداً في سبيل الله باللسان، بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبيان الدين، وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير، وبيان الأقوال المخالفة لذلك، والرد على من خالف الكتاب والسنة.

أو باليد كقتال الكفار، فإذا أوذي على جهاده

بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله، لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جُوهِدَ عليه، فالتوبة تَجُبُّ[1] ما قبلها:

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وإن لم يتب، بل أصر على مخالفة الكتاب والسنّة، فهو مخالف لله ورسوله، والحق في ذنوبه لله ورسوله ـ وإن كان أيضاً للمؤمنين حق تبعاً لحق الله ـ وهذا إذا عوقب، عُوقِبَ لِحَقِّ الله، ولتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا لأجل القصاص فقط.

والكفار إذا اعتدوا على المسلمين. مثل أن يمثّلوا بهم، فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا والصبر أفضل، وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد.

---

(١) تجب ما قبلها: أي تُكَفِّر ما وقع من الذنوب قبلها.

والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين، والدعاء على الكافرين.

وأما الدعاء على معينين كما كان النبي ﷺ يلعن فلاناً وفلاناً[1] فهذا قد روي أنه منسوخ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فيما كتبته في قلعة مصر.

وذلك لأن المعين لا يعلم أن رضى الله منه أن يهلكه، بل قد يكون ممن يتوب الله عليه.

بخلاف الجنس[2]، فإنه إذا دعا عليهم بما فيه

---

(١) في الترمذي [«صحيح سننه» (٣٤٠٢)] عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال يوم أُحُد:
«اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن صفوان بن أمية». وأحاديث أخرى. (ن).

(٢) **قلت**: هذا التفريق بين المعين والجنس، غير بيِّن ولا =

= ظاهر، وذلك لأن الجنس أيضاً «لا يعلم أن رضاء الله منه أن يهلكه، بل قد يكون ممن يتوب الله عليه»، كما وقع للثلاثة الذين دعا عليهم رسول الله ﷺ في صلاة الفجر بعد الركوع:

اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً، وهم: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وفيهم نزلت الآية المذكورة ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ كما في «صحيح البخاري» - كتاب المغازي - من حديث عبد الله بن عمر. فإن هؤلاء الثلاثة قد كانوا أسلموا يوم الفتح، كما جزم به الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨١) وقال:

(ولعل هذا هو السر في نزول قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾).

قلت: ومما يؤيده زيادة أحمد (٢/ ٩٣) [(٥٦٦٨)] من طريق أخرى في هذا الحديث بلفظ:

«قال: فتيب عليهم كلهم».

ورجاله ثقات، لولا أن عمر بن حمزة قد تكلموا فيه، مع أنه من رجال مسلم!

ولعدم ظهور الفرق الذي ادعاه المؤلف رحمه الله تعالى =

....

= جرى الصحابة ﷺ على جواز لعن الفرد المعين تأديباً له وزجراً، إذا علم أنه أهل لذلك، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك، فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ١٢٤) وغيره بسند جيد عن أبي هريرة قال:

«قال رجل: يا رسول الله إن لي جاراً يؤذيني، فقال: «انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق». فانطلق فأخرج متاعه، فاجتمع الناس عليه، فقالوا: ما شأنك؟ قال: لي جار يؤذيني، فذكرت للنبي ﷺ فقال: «انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق». فجعلوا يقولون: اللهم العنه، اللهم أخزه. فبلغه، فأتاه، فقال: «ارجع إلى منزلك، فوالله لا أوذيك».

وفي رواية له من حديث أبي جحيفة:

«احمل متاعك فضعه على الطريق، فمن مر به يلعنه....».

وأخرجه الطبراني أيضاً في «مكارم الأخلاق» (٢/ ١/١٧٠) والبزار، وحسن إسناده الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٣٥)، والطبراني أيضاً من حديث ابن عباس، فهو حديث صحيح. =

عِزُّ الدين، وذُلِّ عدوه وقمعهم، كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه، فإن الله يحب الإيمان وأهل

= واستمر الصحابة على ذلك إلى ما بعد وفاة النبي ﷺ، فأخرج الإمام أحمد (٤/٢٦١) [(٨٢٦١)] عن عمارة بن رويبة أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه يشير بإصبعيه يدعو، فقال: لعن الله هاتين اليدين، رأيت رسول الله ﷺ على المنبر يدعو، وهو يشير بإصبع.

قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٣/١٣) [(٨٧٤)] بنحوه.

وروى أحمد أيضاً (١/٢١٧) [(١٨٦٩)] عن أيوب قال: لا أدري أسمعته من سعيد بن جبير، أم نُبئته عنه قال:

أتيت على ابن عباس.. وقال: «لعن الله فلاناً، عمدوا إلى أعظم أيام الحج فمحوا زينتَه، وإنما زينة الحج التلبية».

قلت: وإسناده صحيح إن كان سمعه من سعيد.

وبالجملة، فلعن المعين تأديباً له، وزجراً لغيره أن يفعل فعله، مما لا دليل على المنع منه، بل فيما ذكرنا ما يدل على جوازه، ولدينا مزيد لولا ضيق المجال. **(ن)**.

الإيمان وعلو أهل الإيمان، وذل الكفار، فهذا دعاء بما يحب الله.

وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله يرضاه، فغير مأمور به، وقد كان يفعل ثم نهي عنه، لأن الله قد يتوب عليه، أو يعذبه، ودعاء نوح على أهل الأرض بالهلاك كان بعد أن أعلمه الله: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هـود: ٣٦] ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في «الصحيح»[1] أنه يقول:

«إني دَعَوْتُ على أَهْلِ الأرض دعوة لم أومَرْ بها».

فإنه وإن لم ينه عنها فلم يؤمر بها، فكان الأولى أنه لا يدعو إلا بدعاء مأمور به واجب أو

(١) حديث الشفاعة الطويل المشهور في «الصحيحين» عن أبي هريرة، ومعنى كلام نوح أنه كانت له دعوة دعاها على قومه أي استنفذ دعوته من قبل.

مستحب، فإن الدعاء من العبادات، فلا يعبد الله إلا بمأمور به، واجب، أو مستحب.

وهذا لو كان مأموراً به لكان شرعاً لنوح، ثم ننظر في شرعنا هل نسخه أم لا..

وكذلك دعاء موسى بقوله:

﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس: ٨٨].

إذا كان دعاء مأموراً به بقي النظر في موافقة شرعنا له.

والقاعدة الكلية في شرعنا:

أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعي.

وإن كان محرماً كالعدوان في الدعاء فهو ذنب ومعصية.

وإن كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه.

وإن كان مباحاً مستوي الطرفين، فلا له ولا

عليه، فهذا هذا والله سبحانه أعلم[1].



(١) **قلت**: وهذه القاعدة، مهمة جداً، ولكنها لا تتناول لعن المعيّن، إلا على أنه مستحب، أو مباح على الأقل للأحاديث المتقدمة، وليس في الشرع ما يدل على أنه منسوخ، وما ألمح إليه المصنف من النسخ إنما هو في أشخاص معينين، وذلك لأنهم قدموا تائبين كما سبق، فتأمل.

فصل

وكلا الطائفتين الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة، والمحبة والدنو والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزلين من عند الله، والذين ينتهون إلى الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية، ولا يصلون إلى الفرق الثاني، ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ويجعلون هذا غاية السلوك.

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه، ويحبونه ويكرهونه، ويأمرون به وينهون عنه، لكن بإرادتهم ومحبتهم وهواهم، لا بالكتاب المنزل من عند الله...

كلا الطائفتين متبع لهواه بغير هدى من الله.

وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله، فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحب إلا لله، ولا يبغض إلا لله، ولا يوالي إلا لله، ولا يعادي إلا لله، وأن يحب ما أحبه الله ويبغض ما أبغضه الله، ويأمر بما أمر الله به، وينهى عما نهى الله عنه، وأنك لا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله ولا تسأل إلا الله، وهذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين.

والفناء في هذا هو الفناء المأمور به ـ الذي جاءت به الرسل ـ وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه، فيكون مع الحق بلا خلق كما قال الشيخ عبد القادر:

(كنْ معَ الحقِّ بلا خَلْقٍ، ومَعَ الخَلْقِ بِلا نَفْسٍ).

وتحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله يوجب

أن تكون طاعته طاعة الله وإرضاؤه إرضاء الله، ودين الله ما أمر الله به، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، ولهذا طالب الله المدعين لمحبته بمتابعته فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وضمن لمن اتبعه أن الله يحبه بقوله: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مريداً إلا لما أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لما كرهه الله ورسوله، وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال:

«ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يُبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن [قبض] نفس [عبدي] المؤمن يكره الموت، وأكره

مساءته [ولا بد له منه]»[1].

فهذا محبوب الحق، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق، وهو المتقرب إلى الله بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل.

ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله، ويبغض معصية الله ورسوله، فإن الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي يحبها الله ورسوله ليس فيها كفر ولا فسوق، والرب تعالى أحبه لما قام بمحبوب الحق فإن الجزاء من جنس العمل.

فلما لم يزل متقرباً إلى الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض، أحبه الحق، فإنه استفرغ وسعه في محبوب الحق، فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب

---

(١) أخرجه البخاري [(٦٥٠٢)] عن أبي هريرة مرفوعاً عن الله تعالى، وهو حديث قدسي صحيح، كما حققته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٤٠) وراجع له «تخريج شرح الطحاوية» (رقم ٤٥٨). (ن).

إلى الحق بمحبوباته، حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق فصار به يسمع، وبه يبصر، وبه يبطش، وبه يمشي.

وأما الذي لا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور نوعين: محبوب للحق، ومكروه له، بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد، فإن هؤلاء أصل قولهم هو قول جهم بن صفوان[1] من القدرية، فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهمية نفاة الصفات، كحال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب «منازل السائرين»، و«ذم الكلام»، و«الفاروق»، و«تكفير الجهمية» وغير ذلك، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة[2] للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر

(١) جهم بن صفوان من الجبرية الخالصة من سمرقند قتل بِمَرْوٍ عام ١٢٨هـ.
(٢) المقابلة: المضادة وعدم الموافقة.

قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية.

وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، ومن أهل الحديث والصوفية. فإن هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلف وجمهور الأئمة وهم مصيبون في ذلك، وخالفوا «القدرية» من المعتزلة[1] وغيرهم في نفي القدر.

---

(١) المعتزلة: فرقة كلامية إسلامية، ظهرت في أول القرن الثاني الهجري، وبلغت شأنها في العصر العباسي الأول، يرجع اسمها إلى اعتزال إمامها (واصل بن عطاء) مجلس الإمام الحسن البصري؛ لقول واصل: بأن مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً، بل هو في منزلة بين المنزلتين.
ولما اعتزل واصل مجلس الحسن، وجلس عمرو بن عبيد إلى واصل وتبعهما أنصارهما، قيل لهم: معتزلة، أو معتزلون.
وهذه الفرقة تعتد العقل حتى غلوا فيه، وتقدمه على النقل. واشتهر من هذه الفرقة مدرستان رئيستان: إحداهما: بالبصرة، ومن أشهر رجالها: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأبو الهذيل العلاف، =

ولكن سلكوا في ذلك مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه، فزعموا أن الأمور كلها لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب.

وقالوا: الإرادة، والمحبة، والرضا، سواء، فوافقوا في ذلك القدرية.

فإن الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر

= وإبراهيم النظام، والجاحظ.
وأخرى: ببغداد، ومن أشهر رجالها بشر بن المعتمر، وأبو موسى المردار، وثمامة بن الأشرس، وأحمد بن أبي دؤاد الذي كان في عصر الإمام أحمد بن حنبل.
وللمعتزلة أصول خمسة يدور عليها مذهبهم، هي: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
ولهم في هذه الأصول معان عندهم خالفوا فيها موجب الشريعة وجمهور المسلمين.
انظر «الفرق بين الفرق» (ص١١٧ ـ ١٢٩)، و«التبصير في أصول الدين» (ص٣٧)، و«الملل والنحل» (١/ ٤٦ ـ ٤٩). وتقدم بعض الحديث عن المعتزلة في الصفحة (٥١).

المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح.

وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة، والمحبة، والرضى.

ثم قالت «القدرية»: وقد عُلم بالكتاب، والسنة، وإجماع السلف، أن الله يحب الإيمان، والعمل الصالح، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، بل يكره الكفر والفسوق والعصيان.

قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعاً بدون مشيئته وإرادته، كما هو واقع على خلاف أمره، وخلاف محبته، ورضاه.

وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده، هو بمعنى أمره بها؛ فكذلك إرادته لها بمعنى أمره بها، فلا يكون قط عندهم مريداً لغير ما أمر به. وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث، ومن خلقه لأفعال العباد، بتأويلات محرفة.

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: (قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ولا يكون خالقاً إلا بقدرته ومشيئته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته، وهو خالقه سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها).

ثم قالوا:

(وإذا كان مريداً لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضى، فهو محب راضٍ بكل حادث[1]).

وقالوا:

(كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان، فإن الله راضٍ به ومحب له كما هو مريد له).

فقيل لهم: فقد قال تعالى:

﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

---

(١) وفي نسخة الفتاوى «لكل حادث»، والمعنى واحد.

فقالوا:

(هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد، ولا يريد لعباده الكفر)، وهذا يصح على وجهين:

الوجه الأول:

إما أن يكون خاصاً بمن لم يقع منه الكفر والفساد، ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم، فقالوا: معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين ولا يرضاه لهم.

وحقيقة قولهم: إن الله لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار، فالمحبة والرضى عندهم، كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون ما لم يقع، سواء كان مأموراً به أو منهياً عنه، وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم.

وعندهم: أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان، ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة، كما أراد هذا دون هذا.

الوجه الثاني:

قالوا: لا يحب الفساد ديناً، ولا يرضاه ديناً، وحقيقة هذا القول:

أنه لا يريده ديناً، فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريداً له على خلاف تلك الصفة، وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده، فإنه إذا أراد أن يخلق زيداً من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره، وإذا أراد أن ينزل مطراً فتنبت الأرض به فإنه أراد إنزاله على تلك الصفة، وإذا أراد أن يركب البحر قوم؛ فيغرق بعضهم، ويسلم بعضهم، ويربح بعضهم، فإنما أراده على تلك الصفة.

فكذلك الإيمان والكفر، قرن بالإيمان نعيم أصحابه، وبالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سبباً، ولا خلق شيئاً لحكمة، لكن جعل هذا مع هذا.

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان لا به، كما

يقولون: إنه خلق الشبع عند الأكل لا به، فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراده، لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه فلم يحبه ديناً، كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه فلم يرده ديناً.

وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية، فإنهم رأوا الرب تعالى خلق كل شيء بإرادته، وعلم أن سيكون ما أراد، ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة، بل كل الحوادث تحدث بالإرادة.

◻ الإرادة من نفاة الصفات:

ثم الجهم بن صفوان، ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم، لا يثبتون إرادة قائمة بذاته، بل إما أن ينفوها، وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر، وإما أن يقولوا: أحدث إرادة لا في محل.

وأما مثبتة الصفات كابن كُلاب[1] والأشعري وغيرهما ممن يثبت الصفات ولا يثبت إلا واحداً معيناً، فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث، وسمعاً واحداً معيناً متعلقاً بكل مسموع، وبصراً واحداً معيناً متعلقاً بكل مرئي، وكلاماً واحداً بالعين يجمع جميع أنواع الكلام كما عرف من مذهب هؤلاء.

فهؤلاء يقولون: جميع الحادثات صادرة عن

---

(١) بالضم وتشديد اللام واسمه عبد الله بن سعيد المصري المتكلم في أيام المأمون، وهو رأس الكلابية، وكان ابن خزيمة يعيب مذهبهم، ويذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان من أشد الناس على عبد الله بن سعيد، لا تعرف سنة وفاته، لكن قال الذهبي: كان بعد الأربعين ومائتين.

والأشعري: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري الصحابي، كان قائماً بنصرة مذهب السنة، توفي سنة نيف وثلاثين وثلثمائة هجرية. وانظر آخر كتبه (الإبانة) فإنه نصر فيه مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ومذهب السنّة..

تلك الإرادة الواحدة، العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضى وغير ذلك.

وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح، إلا من حيث موافقتها للإنسان ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه، كان حسناً عنده، وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله، ولا سيئة يكرهها، إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه، ولا إلى الأفعال أصلاً.

ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً إلا بمعنى الملائم للطبع، والمنافي له.

والحسن والقبح الشرعي: هو ما دل صاحبه على أنه قد يَحْصُلُ لمن فعله لذة، أو حصول ألم له، ولهذا يجوز عندهم؛ أن يأمر الله بكل شيء

حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به، بكل ما نهى عنه، ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا كما يقال:

مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ[1].

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه، صاروا حزبين:

١ ـ **حزبٌ** من أهل الكلام والرأي أقرّوا بالفرق الطبيعي وقالوا: ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا.

---

(١) شطر بيت للمتنبي من قصيدته التي يمدح بها سيف الدولة في (ديوانه) ومطلعها:

عواذِلُ ذاتِ الخالِ فيَّ حواسِدُ

وإن ضجيعَ الخودِ مني لماجِدُ

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة، فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل، إلا ما يحبه هو ويبغضه، فما أحبه هو كان الحَسَنَ الذي ينبغي فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه.

وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي الذين يرون رأي جهم والأشعري ونحوهما في القدر، نجدهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والموالاة والمعاداة إلا إلى محض أهوائهم وإرادتهم، وهو الفرق الطبيعي.

ومن كان منهم مؤمناً بالوعد، فإنه قد يفعل الواجبات ويترك المحرمات، لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة، من أكل وشرب ونكاح.

وهؤلاء ينكرون محبة الله والتلذذ بالنظر إليه،

وعندهم إذا قيل: إن العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به، لا أن نفس النظر إلى الله يوجب اللذة.

وقد ذكر هذا غير واحد، منهم أبو المعالي في «الرسالة النظامية»، وجعل هذا من أسرار التوحيد، وهو من إشراك التوحيد الذي يسميه هؤلاء النفاة توحيداً، لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، فإن المحبة لا تكون إلا لمعنى في المحبوب يحبه المحب، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنى يريده، وهو مريد لكل الحوادث، ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد، وإنما يحب العبد ما يشتهيه، وإنما يشتهي الأمور الطبيعية الموافقة لطبعه، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية؛ كالأكل، والشرب، والنكاح.

٢ ـ **والحزب الثاني** من الصوفية الذي كان هذا

المشهد هو منتهى سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق الطبيعي، وأنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها لا يريدون شيئاً لأنفسهم.

وعندهم أن من طلب شيئاً للأكل والشرب في الجنة، فإنما طلب هواه وحظه، وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية، وهو بقاء مع النفس وحظوظها، والمقامات كلها عندهم: التوكل والمحبة، وغير ذلك؛ إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة، فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عللاً في الحقيقة، إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذب عن النفس وطلب حظوظها، فإنه من شهد أن كل ما في الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس ممن كان هذا مشهده، فإنه

قطعاً يرى أن كل من فَرَّقَ بين شيء وشيء لم يُفَرِّقْ إلا لنقص معرفته وشهوده أن الله رب كل شيء، ومريد لكل شيء ومحب ـ على قولهم ـ لكل شيء.

وإما لفرق يرجع إلى حظه وهواه، فيكون طالباً لحظه، وذاباً عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم، فصار عندهم كل من فرق: إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة، وكلاهما علة، بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كل ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة، كما قال صاحب «منازل السائرين».

ولهذا في الكلام المنقول عن الدبيلي وأبي يزيد أنه قال:

إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يتعذبون في النار، فوقع في قلبك فرق،

خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال: عن التوحيد الذي هو أصل التوكل.

ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائماً، بل لا بد له منه، يميل إلى ما لا بد منه من أكل وشرب، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقاً في هذا المشهد، ولكن لا بد أن يميل إلى أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمور تضره فيكرهها، وهذا فرق طبيعي لا يخلو منه بشر.

لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها، من طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة مما لا بد منه من طعام ولباس، يرون هذا الزهد هو الغاية فيزهدون في كل شيء بمعنى أنهم لا يريدونه، ولا يكرهونه ولا يحبونه ولا يبغضونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات.

ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلداً يبدأ بالبغايا في الحانات ويقول: كيف أنتم في قدر الله،

فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن، وأهل الكفر وقطاع الطرق والمشركين بالرحمن[1].

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود الإلٰهية والنبوة شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله وما تضمنه من الفرق يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتاً من نعوت الرب، وغابوا عن آخر وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل، ويقولون بشهود الأفعال ثم شهود الصفات، ثم شهود الذات المجردة.

وربما جعلوا الأول للنفس، والثاني للقلب، والثالث للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم

(١) ونعوذ بالله من ذهاب العقول مع ذهاب الدين، وإنك حتى اليوم تجد من هؤلاء من يرى ذلك.

ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية، فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات حيث أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات[1]، وقالوا:

هذا هو الكمال لكن أولئك يقولون بانتفائها في الخارج، فيقولون: إنهم يشهدون أنها منتفية، وهؤلاء يثبتونها في الخارج علماً أو اعتقاداً، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها، لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

أما أولاً، فلأنهم شهدوا الأمر على خلاف ما هو عليه، فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج.

وأما الثاني، فهو مطلوب الشيطان من التجهم ونفي الصفات، فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لانتفائها.

---

(١) ومن نفى الصفات، نفى الذات، شعر بذلك أو لم يشعر.

ومن قال: أعتقد أن محمداً ليس برسول، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته، فأنا أفنى عنها فلا أذكرها ولا أشهدها، فهذا كافر كالأول، فالكفر عدم تصديق الرسول سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا، بل وعدم الإقرار بما جاء به والمحبة له، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله، كما يعرف ذاته، وألزم قلبه أن يشهد ذاتاً مجردة عن الصفات، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات، وهذا من أعظم الضلال.

وأهل الفناء في توحيد الربوبية، قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني فلا يضرني. وهذا جهل عظيم.

فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظم مما تضره السموم، وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعاً لضررها، لكان

أنبياء الله وأولياؤه المتقون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب.

ومن هؤلاء من يظن أن الحق إذا وهبه حالاً يتصرف به، وكشفاً لم يحاسبه على تصرفه به، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكاً لم يحاسبه على تصرفه فيه، وقد قال النبي ﷺ:

«اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»(١) فبين أنه مع أنه المعطي المانع فلا ينفع المجدود جَدُّه، إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح.

فهذا أصل عظيم ضلَّ بالخطأ فيه خلق كثير، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا

---

(١) متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة، وهو من جملة ما كان يقوله ﷺ في دبر كل صلاة.

وصح عنه ﷺ أنه كان يقوله أيضاً بعدما يرفع رأسه من الركوع. أخرجه مسلم [(٤٧٧ و٤٧٨)] من حديث أبي سعيد وابن عباس. (ن).

أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه ويعاونون أعداءه، وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدري.

ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء الله، كما للمسلمين خفراء من أولياء الله، ويظن كثير منهم أن أهل الصُّفَّة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي، فقال: «يا أصحابي تخلوني وتذهبون عني؟» فقالوا: نحن مع الله من كان مع الله كنا معه.

ويُجَوِّزُونَ قتال الأنبياء، وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام: لو قتلت سبعين نبياً ما كنت مخطئاً.

فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضي مراد إلا ما وقع، فما وقع فالله يحبه ويرضاه، وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه، والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه، لأن من غلب كان القدر معه، والمقدور عندهم هو محبوب الحق،

فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصوراً كانوا معه، وإذا غُلِبَ أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم، وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة، فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار، موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة.

لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً.

وقد يقولون بسقوطه عمن شهد توحيد الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدرية، وهذا يقوله طائفة من شيوخهم كالشيخ المذكور وغيره.

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض، وليس عندهم غيره، إلا ما هو قدر أيضاً من نعيم أهل الطاعة وعقوبة أهل المعصية، لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله، بل ولا يدعون الله ينصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من

يدعو، قال الفقير أو المحقق أو العارف: ما له؟ يفعل الله ما يشاء، وينصر من يريد، فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله وبالنسبة إليه أيضاً فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين، لا من جهة ربه، فإنه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما، ولا من جهة نفسه، فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار؛ بل كثير منهم تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظم، وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب، فإن لهم حظوظاً ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين[1]، وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة وتغريهم بطلبهم، وتخاطبهم الشياطين

---

(١) وكم رأينا في بلاد المسلمين من هؤلاء ممن يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل، ويركع أمام الطغاة الظالمين، ويؤيدهم ويكون إلى جانبهم، وهو في نظر العامة الدهماء من أولياء الله الصالحين المقربين.

بأمر ونهي وكشف يظنونه من جهة الله، وأن الله هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة ما حصل لأولياء الله المتقين، ويكون ذلك كله من الشياطين، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية والشيطانية، لأن الفرق مبني على شهود الفرق من جهة الرب تعالى.

وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله تعالى، إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولاً واحداً، فلا يحب شيئاً ولا يبغض شيئاً، ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير ما في النفوس من الحب والوجد والذوق، فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه، وأهواؤهم متفرقة فإنهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله، إذ كان محبوب الحق على أصل قولهم هو ما قدره فوقع، وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضاً بشياطينه، لأنها أقوى من شياطين ذاك وقد

يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم، فتكون شياطينه هربت من شياطين ذاك، فيضعف أمره، ويسلب حاله، كمن كان ملكاً له أعوان، فأخذت أعوانه، فيبقى ذليلاً لا ملك له.

فكثير من هؤلاء كالملوك الظلمة الذين يعادي بعضهم بعضاً، إما مقتول وإما مأسور وإما مهزوم، فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه، ومنهم من يسلبه غيره، فيبقى لا حال له كالملك المهزوم.

فهذا كله من تفريع أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر، وإنما يخلص من هذا كله من أثبت لله محبة لبعض الأمور وبغضاً لبعضها، وغضباً من بعضها. وكما أخبرت به الرسل ونطقت به الكتب، وهذا هو الذي يشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويعلم أن التوحيد الذي بعثت به الرسل: أن يعبد الله وحده لا شريك له،

فيعبد الله دونما سواه، وعبادته تجمع كمال محبته، وكمال الذل له، كما قال الله تعالى:

﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ﴾ [الزمر: ٥٤].

فينيب قلبه إلى الله، ويسلم له، ويتبع ملة إبراهيم حنيفاً. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء] ويعلم أن ما أمر الله ورسوله به، فإن الله يحبه ويرضاه، وما نهى عنه فإنه يبغضه وينهى عنه، ويمقت عليه، ويسخط على فاعله، فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى، ويعلم أن الله تعالى يحب أن يُعْبَدَ وحده لا شريك له، ويبغض من يجعل له أنداداً يحبونهم كحب الله. وإن كانوا مقرين بتوحيد الربوبية، كمشركي العرب وغيرهم.

وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا

وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام].

فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعثت به الرسل من الأمر والنهي، وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهم يُقِرُّونَ بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء، ما بقي عندهم من فرق من جهة الله بين مأمور ومحظور.

فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ وهذا حق، فإن الله لو شاء أن لا يكون هذا لم يكن، لكن أي فائدة لهم في هذا، هذا غايته أن هذا الشرك والتحريم بقدر، ولا يلزم إذا كان مقدوراً أن يكون محبوباً مرضياً لله، ولا عُلِمَ عندهم بأن الله أمر به، ولا أحبه، ولا رضيه، بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص.

فإن احتجوا بالقدر، فالقدر عام لا يختص بحالهم، وإن قالوا: نحن نحب هذا ونسخط هذا، فنحن نفرق الفرق الطبيعي لانتفاء الفرق من جهة الحق تعالى، قيل لهم: لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى.

والجهمية المثبتة للشرع تقول: بأن الفرق الثابت، هو أن التوحيد قرن به النعيم، والشرك قرن به العذاب، وهو الفرق الذي جاء به الرسول ﷺ، وهو عندهم يرجع إلى علم الله بما سيكون وإخباره.

بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم إلى محبة منه لهذا، وبغض لهذا، وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لا في كله.

كما أن القدرية من الأمة الذين هم مجوس الأمة يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لا في كله، وإلا فالرسول قد دعاهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى محبة الله دون ما سواه،

وإلى أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما[1]. والمحبة تتبع الحقيقة. فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقاً أن يحب لم يجز الأمر بمحبته فضلاً عن أن يكون أحب إلينا من كل ما سواه.



(١) الحديث: «ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان في قلبه: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما» إلخ. متفق عليه عن أنس.

[انظر «صحيح الجامع الصغير» (٣٠٤٤)]. (ن).

حقيقة المحبة

وإذا قيل: محبته محبة عبادته وطاعته، قيل: محبة العبادة والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع، وكل من لم يُحَبْ في نَفْسِهِ لم تُحَبْ عبادته وطاعته.

ولهذا كان الناس يبغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه، ولا يمكنهم مع بغضه محبة طاعته إلا لغرض آخر محبوب مثل عوض يعطيهم على طاعته فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض، فلا يكون الله ورسوله أحبَّ إليهم مما سواهما إلا بمعنى أن العوض الذي يحصل من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء، ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فما لا يشعر به تمتنع محبته.

وإذا قيل: هم قد وُعِدُوا على محبة الله ورسوله

بأن يُعْطَوا أفضل محبوباتهم المخلوقة.

قيل: لا معنى لمحبة الله ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض، والعوض غير مشعور به حتى يحب.

وإذا قيل: بل إذا قال من قال: لا يحب غيره إلا لذاته، المعنى أنك إذا أطعتني أعطيتك أعظم ما تحبه، صار محباً لذلك الآمر له.

قيل: ليس الأمر كذلك، بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الآمر، وإنما هو معلق بما وعده من العوض على عمله، كالفعلة الذين يعملون في البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم، فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه، ولا لهم غرض فيه، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه.

وهذا أصل قول الجهمية القدرية، والمعتزلة الذين ينكرون محبة الله تعالى، ولهذا قالت المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة: إن معرفة الله

وجدت لكونها لطفاً في أداء الواجبات العقلية، فجعلوا أعظم المعارف تبعاً لما ظنوه واجباً بالعقل، وهم ينكرون محبة الله والنظر إليه فضلاً عن لذة النظر.

وابن عقيل[1] لما كان في كثير من كلامه طائفة من كلام المعتزلة، سمع رجلاً يقول:

«اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك» فقال: يا هذا، هب أن له وجهاً أفتتلذذ بالنظر إليه؟!

وهذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ، في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي ﷺ، أنه قال في الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك

(١) علي بن عقيل شيخ الحنابلة في بغداد في وقته، كان فيه انحراف عن السنّة، وتشيع للحلاج، ثم تبرأ من ذلك، وأشهد عليه جماعة من العلماء، توفي عام ٥١٣هـ.

خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيماً لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك من غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زيّنا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»[1].

وقد روي هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي ﷺ، ـ أظنه من رواية زيد بن ثابت[2] ـ، ومعناه في

---

(١) قلت: وصححه الحاكم ووافقه الذهبي «صفة الصلاة» [الصفحة ١٤٦]. (ن).

[وانظر «صحيح سنن النسائي» للألباني رقم (١٢٣٧ و١٢٣٨) بتحقيقي]، و«الكلم الطيب» (١٠٥) و«صحيح الجامع الصغير» (١٣٠١)].

(٢) قلت: هو كما ظن ﷺ، وقد أخرجه أحمد (٥/ ١٩١) [(٢١٦٥٦)] وفيه أبو بكر، وهو ابن أبي مريم وهو ضعيف. (ن).

«الصحيح»[1] من حديث صهيب عن النبي ﷺ قال:

«إذا دخل أهل الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويخرجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه» وهي الزيادة يعني قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب إليهم من النظر إليه، وإذا كان النظر إليه أحب الأشياء إليهم، علم أنه نفسه أحب الأشياء إليهم، وإلا لم يكن النظر أحب أنواع النعيم إليهم، فإن محبة الرؤية تتبع محبة المرئي، وما لا يُحَب ولا

(١) يعني «صحيح مسلم» [(١٨١)] وقد خرّجته في التعليق على «السنّة» لابن أبي عاصم (٤٧٢). (ن).

يُبْغض في نفسه لا تكون رؤيته أحب إلى الإنسان من جميع أنواع النعيم.

وفي الجملة فإنكار الرؤية والمحبة والكلام أيضاً معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم. والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على نفي المحبة ويخالفونهم في إثبات الرؤية، ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن الله يتكلم، وأن الله يحب عباده هو الجعد بن درهم[١] ولهذا أنكر أن يكون اتخذ الله إبراهيم خليلاً، أو كلّم موسى تكليماً، فضحى به خالد بن عبد الله القسري[٢] وقال:

(ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإني

---

(١) الجعد بن درهم مبتدع اتهم بالزندقة قتله خالد القسري بالعراق عام ١١٨هـ بأمر من هشام بن عبد الملك.

(٢) كان أمير العراقين أيام هشام بن عبد الملك. ولي من قبل مكة وهو من خطباء العرب المشهورين.

مضح بالجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً)، ثم نزل فذبحه.

وأما الصوفية فهم يثبتون المحبة؛ بل هذا أظهر عندهم من جميع الأمور، وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة الله مشهور في كلام أوليهم وآخريهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنّة وباتفاق السلف.

والمحبة جنس تحته أنواع كثيرة، وكل عابد محب لمعبوده، فالمشركون يحبون آلهتهم كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وفيه قولان:

أحدهما: يحبونهم كحب المؤمنين لله.

والثاني: يحبونهم كما يحبون الله.

لأنه قد قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.

فلم يمكن أن يقال: إن المشركين يعبدون آلهتهم كما يعبد الموحدون الله، بل كما يحبون هم الله، فإنهم يعدلون آلهتهم برب العالمين كما قال: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝﴾ [الأنعام] وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء].

وقد قال بعض من نصر القول الأول في الجواب عن حجة القول الثاني: قال المفسرون، قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، أي: أشد حباً لله من المشركين لآلهتهم، فيقال له: ما قاله هؤلاء المفسرون، مناقض لقولك، فإنك تقول: إنهم يحبون الأنداد كحب المؤمنين لله، وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لأربابهم؛ فتبين ضعف هذا القول، وثبت أن المؤمنين يحبون الله أكثر من محبة المشركين لله ولآلهتهم، لأن أولئك أشركوا في المحبة، والمؤمنون أخلصوها كلها لله.

وأيضاً فقوله: ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ أضيف فيه

المصدر إلى المحبوب المفعول، وحذف فاعل الحب، فإما أن يراد كما يحب الله من غير تعيين فاعل فيبقى عاماً، في حق الطائفتين، وهذا يناقض قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ وإما أن يراد ـ كحبهم لله ـ ولا يجوز أن يراد (كما يحب غيرهم الله) إذ ليس في الكلام ما يدل على هذا بخلاف حبهم فإنه قد دل عليه قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] فأضاف الحب المشبه إليهم، فكذلك الحب المشبه لهم.

إذ كان سياق الكلام، يدل عليه إذا قال: يحب زيداً كحب عمر، أو يحب علياً كحب أبي بكر، أو يحب الصالحين من غير أهله كحب الصالحين من أهله، أو قيل: يحب الباطل كحب الحق أو يحب سماع المكاء والتصدية[١] كحب سماع القرآن،

(١) المكاء والتصدية: التصفير والتصفيق وقد ورد في القرآن: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وأمثال ذلك لم يكن المفهوم إلا أنه هو المحب للمشبه والمشبه به، وأنه يحب هذا كما يحب هذا، لا يفهم منه أنه يحب هذا كما يحب غيره، إذ ليس في الكلام ما يدل على محبة غيره أصلاً.

والمقصود أن المحبة تكون لما يتخذ إلٰهاً من دون الله، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣] فمن كان يعبد ما يهواه، فقد اتخذ إلٰهه هواه، فما هويه إلٰهه، فهو لا يتأله من يعلم أنه يستحق التأله، بل يتأله ما يهواه. وهذا المتخذ إلٰهه هواه له محبة كمحبة المشركين لآلهتهم، ومحبة عباد العجل له، وهذه محبة مع الله لا محبة لله. وهذه محبة أهل الشرك، والنفوس قد تدعي محبة الله، وتكون في نفس الأمر محبة شرك، تحب ما تهواه وقد أشركته في الحب مع الله، وقد يخفى الهوى على النفس فإن (حبك الشيء يعمي ويصم)[١].

---

(١) حديث ضعيف كما بيّنته في «الضعيفة» (١٨٦٨)، =

وهكذا الأعمال التي يظن الإنسان أنه يعملها لله وفي نفسه شرك قد خفي عليه، وهو يعمله، إما لحب رياسة، وإما لحب مال، وإما لحب صورة، ولهذا قالوا: يا رسول الله: الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياء، فأي ذلك في سبيل الله؟ فقال:

«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»[1].

فلما صار كثير من الصوفية النساك المتأخرين يدعون المحبة، ولم يزنوها بميزان العلم، والكتاب والسنّة، دخل فيها نوع من الشرك واتباع الأهواء، والله تعالى قد جعل محبته موجبة لاتباع رسوله فقال:

= ولعله لذلك لم يعزه المصنف إلى النبي ﷺ.
[وينظر «ضعيف سنن أبي داود» للألباني وبتعليقي (١٠٩٧/ ٥١٣٠)، و«ضعيف الجامع الصغير» (٢٦٨٨)]. (ن).

(١) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة.
[ينظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٤١٧)]. (ن).

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وهذا لأن الرسول ﷺ هو الذي يدعو إلى ما يحبه الله، وليس شيء يحبه الله إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول، إلا والله يحبه. فصار محبوب الرب، ومدعو الرسول متلازمين، بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوعت الصفات، فكل من ادعى أنه يحب الله، ولم يتبع الرسول فقد كذب، ليست محبته لله وحده، بل إن كان يحبه، فهي محبة شرك. فإنما يتبع ما يهواه كدعوى اليهود والنصارى محبة الله، فإنهم لو أخلصوا له المحبة، لم يحبوا إلا ما أحب فكانوا يتبعون الرسول.

فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه، كانت محبتهم من جنس محبة المشركين، وهكذا أهل البدع، فمن قال: إنه من المريدين لله المحبين له، وهو لا يقصد اتباع الرسول والعمل بما أمر

به، وترك ما نهى عنه، فمحبته فيها شوب[1] من محبة المشركين واليهود والنصارى، بحسب ما فيه من البدعة، فإن البدع ليست مشروعة، وليست مما دعا إليه الرسول، ولا يحبها الله، فإن الرسول دعا إلى كل ما يحبه الله، فأمر بكل معروف، ونهى عن كل منكر.

وأيضاً فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حاد الله ورسوله والجهاد في سبيله لقوله تعالى:

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال تعالى أيضاً:

﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى

(١) الشوب: بفتح الشين وسكون الواو هو الخلط.

ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى:

﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه حيث أبدوا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده، فأين هذا من حال من لا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة. وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة، مجملاً من غير اعتصام بالكتاب والسنّة، كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنّة، فوقع هؤلاء في ضلالات، وهؤلاء في ضلالات كما قال تعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا

يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه].

وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ﴾ [يونس: ١٠٨].

ومثل هذا كثير في القرآن، وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع.

فإن قيل: صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء، وقد يكون ممن يثبت الحكمة فيقول: إنما خلق المخلوقات لحكمة، وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها، وإنما

خلق ما يكرهه لما يحبه، والذين فرقوا بين المحبة والإرادة قالوا: المريض يريد الدواء ولا يحبه، وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض. فالرب تعالى خلق الأشياء كلها بمشيئته، فهو مريد لكل ما خلق، ولما أحبه من الحكمة، وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال، لكنه يحب الحكمة التي خَلَقَ لأجلها.

فالعارف إذا شهد هذا أحب أيضاً أن يُخْلَق لتلك الحكمة، وتكون الأشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق، فهو وإن كره الكفر والفسوق والعصيان، لكن ما خلقه الله منه خلقه لحكمة وإرادة، فهو مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتباره في نفسه.

قيل: من شهد هذا المشهد فهو يستحسن ما حسنه الله وأحبه ورضيه، ويستقبح ما كرهه الله وسخطه، ولكن إذا كان الله خلق هذا المكروه لحكمة يحبها فالعارف هو أيضاً يكرهه ويبغضه،

كما كرهه الله، ولكن يحب الحكمة التي خلق لأجلها فيكون حبه وعلمه موافقاً لعلم الله لا مخالفاً والله عليم حكيم.

فهو يعلم الأشياء على ما هي عليه وهو حكيم فيما يحبه ويريده ويتكلم به وما يأمر به ويفعله، فإن كان يعلم أن الفعل الفلاني، والشيء الفلاني متصف بما هو مذموم لأجله، مستحق للبغض والكراهة كان من حكمته أن يبغضه ويكرهه، وإذا كان يعلم أن في وجوده حصول حكمة محبوبة محمودة، كان من حكمته أنه يخلقه ويريده لأجل تلك الحكمة المحبوبة التي هي وسيلة إلى حصوله.

وإذا قيل: إن هذا الوسط يحب باعتبار أنه وسيلة إلى محبوب لذاته ويبغض باعتبار ما اتصف به من الصفات المذمومة، كان هذا حسناً، كما تقول: إن الإنسان قد يبغض الدواء من وجه ويحبه من وجه، وكذلك أمور كثيرة تحب من وجه وتبغض من وجه.

وأيضاً يجب الفرق بين أن يكون مضراً

بالشخص، مكروهاً له بكل اعتبار، وبين أن يكون الله خلقه لحكمة في ذلك، وإذا كان الله خلق كل شيء لحكمة له في ذلك، فإذا شهد العبد أن له حكمة ورأى هذا مع الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات، فلا يمنعه ذلك أن يشهد ما بينهما من الفرق الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار، بل لا بد من شهود هذا الفرق في ذلك الجمع وهذا الشهود مطابق لعلم الله وحكمته والله أعلم.

وقد قال الله تعالى:

﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة].

فأخبر أن من كانت محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله فهو من أهل الوعيد، وقال في الذين يحبهم ويحبونه:

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

فلا بد لمحب الله من متابعة الرسول والمجاهدة في سبيل الله، بل هذا لازم لكل مؤمن، قال تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات].

فهذا حب المؤمن لله:

وأما المحبة الشركية فليس فيها متابعة للرسول، ولا بغض لعدوه ومجاهدة له، كما يوجد في اليهود والنصارى والمشركين، يدعون محبة الله، ولا يتابعون الرسول، ولا يجاهدون عدوه.

وكذلك أهل البدع المدعون للمحبة، لهم من الإعراض عن اتباع الرسول بحسب بدعتهم. وهذا من حبهم لغير الله، وتجدهم من أبعد الناس عن

موالاة أولياء الرسول، ومعاداة أعدائه والجهاد في سبيله، لما فيهم من البدع التي هي شعبة من الشرك، والذين ادعوا المحبة من الصوفية، وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة، هم في آخر الأمر لا يشهدون للرب محبوباً إلا ما وقع وقدر، وكل ما وقع من كفر وفسوق وعصيان فهو محبوبه عندهم، فلا يبقى في هذا الشهود فرق بين موسى وفرعون، ولا بين محمد وأبي جهل، ولا بين أولياء الله وأعدائه، ولا بين عبادة الله وحده وعبادة الأوثان، بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء، ولا يفرق بين حادث وحادث إلا من جهة ما يهواه ويحبه؛ وهذا هو الذي اتخذ إلٰهه هواه، إنما يؤله ويحب ما يهواه، وهو وإن كان عنده محبة الله فقد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله، وهم من يهواه، هذا ما دام فيه محبة الله، وقد ينسلخ منها حتى يصير إلى التعطيل، كفرعون وأمثاله، الذي هو أسوأ حالاً من مشركي العرب ونحوهم.

ولهذا، هؤلاء يحبون بلا علم، ويبغضون بلا علم، والعلم ما جاء به الرسول، كما قال:

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] وهو الشرع المنزل.

ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المريدين باتباع العلم والشرع، كما قد ذكرنا قطعة من كلامهم في غير هذا الموضع، لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغير علم وشرع، كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم.

فهؤلاء السالكون المريدون، الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة إن لم يتبعوا الشرع المنزل والعلم الموروث عن النبي ﷺ، فيحبون ما أحبه الله ورسوله، ويبغضون ما أبغض الله ورسوله، وإلا أفضى بهم الأمر إلى شعب من شعب الكفر والنفاق.

ولا يتم الإيمان والمحبة لله إلا بتصديق الرسول

فيما أخبر وطاعته فيما أمر. ومن الإيمان بما أخبر الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفى الصفات فقد كذب خبره.

ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض السيئات، ولزوم هذا الفرق إلى الممات.

فمن لم يستحسن الحسن المأمور به، ولم يستقبح السيئ المنهي عنه. لم يكن معه من الإيمان شيء، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح:

«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[1].

وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال:

«ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له

---

(١) مسلم [(٤٩)] عن أبي سعيد الخدري. (ن).

من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون. فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن.. وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[1].

فأضعف الإيمان الإنكار بالقلب. فمن لم يكن في قلبه بغض المنكر الذي يبغضه الله ورسوله، لم يكن معه من الإيمان شيء..

ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة المجملة المشتركة، التي تضاهي محبة المشركين، يكرهون من ينكر عليهم شيئاً من أحوالهم، ويقولون: فلان ينكر، وفلان ينكر..

وقد يبتلون كثيراً بمن ينكر ما معهم من حق وباطل؛ فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق

(١) رواه مسلم [(٥٠)]. (ن).

بالحق والباطل، ويحب الحق والباطل، كالمشرك الذي يحب الله ويحب الأنداد، وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل، ويبغض الحق والباطل فلا يحب الله ولا يحب الأنداد، بل يستكبر عن عبادة الله، كما استكبر فرعون وأمثاله، وهذا موجود كثيراً في أهل البدع من أهل الإرادة، والبدع من أهل الكلام، هؤلاء يقرون بالحق والباطل، مضاهاة للنصارى، وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل، مضاهاة لليهود، وإنما دين الإسلام وطريق أهل القرآن والإيمان، إنكار ما يبغضه الله ورسوله، ومحبة ما يحبه الله ورسوله، والتصديق بالحق والتكذيب بالباطل، فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق، ويكذبون بالباطل، ويحبون الحق، ويبغضون الباطل، ويصدقون بالحق الموجود، ويكذبون بالباطل المفقود، ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله، وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به،

ويبغضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه.

وهذا هو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق فلا يصدقون به، ولا يحبونه، ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون ما لم ينزل الله به سلطاناً.

والمقصود هنا، أن المحبة الشركية البدعية، هي التي أوقعت هؤلاء في أن آل أمرهم إلى أن لا يستحسنوا حسنة، ولا يستقبحوا سيئة، لظنهم أن الله لا يحب مأموراً، ولا يبغض محظوراً، فصاروا في هذا من جنس من أنكر أن الله يحب شيئاً، ويبغض شيئاً، كما هو قول الجهمية نفاة الصفات، وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتاً لمحبة الله ورضاه، وفي أصل اعتقاده إثبات الصفات، لكن إذا جاء به إلى القدر لم يثبت شيئاً غير الإرادة الشاملة، وهذا وقع فيه طوائف من مثبتة الصفات، تكلموا في القدر

بما يوافق رأي جهم والأشعرية فصاروا مناقضين لما أثبتوه من الصفات، كحال صاحب «منازل السائرين» وغيره.

وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء، مثل الجنيد بن محمد، وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي، وتوصية باتباع ذلك وتحذيراً من المشي مع القدر كما مشى أصحابهم أولئك، وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الجنيد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحظور، والصبر على المقدور، ولا يثبت طريقاً تخالف ذلك أصلاً، لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين، ويحذر عن ملاحظة القدر المحض بدون اتباع الأمر والنهي، كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية، وغابوا عن الفرق الإلٰهي الديني الشرعي المحمدي، الذي يفرق بين

محبوب الحق ومكروهه، ويثبت أنه لا إلٰه إلا هو، وهذا من أعظم ما تجب رعايته على أهل الإرادة والسلوك، فإن كثيراً من المتأخرين من زاغ عنه فضل سواء السبيل، وإنما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الأمور، وصار يشهد الربوبية العامة والقيومية الشاملة، فإن لم يكن منه نور الإيمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان. حتى يشهد الإلهية التي تميز بين أهل التوحيد والشرك، وبين ما يحبه الله، وبين ما يبغضه وبين ما أمر به الرسول وبين ما نهى عنه، وإلا خرج عن دين الإسلام بحسب خروجه عن هذا، فإن الربوبية العامة قد أقرّ بها المشركون الذين قال فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف].

وإنما يصير الرجل مسلماً حنيفاً موحداً، إذا شهد أن لا إلٰه إلا الله، فعبد الله وحده، بحيث لا يشرك معه أحداً في تألهه ومحبته له، وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له وتوكله عليه،

وموالاته فيه، ومعاداته فيه، ومحبته ما يحب، وبغضه ما يبغض، ويفنى بحق التوحيد عن باطل الشرك، وهذا فناء يقارنه البقاء، فيفنى عن تأله ما سوى الله بتأله الله تحقيقاً لقوله: لا إلٰه إلا الله فينفي ويفنى من قلبه تأله ما سواه، ويثبت ويبقى في قلبه تأله الله وحده، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح:

«من مات وهو يعلم أن لا إلٰه إلا الله دخل الجنة».

وفي الحديث الآخر: «من كان آخر كلامه لا إلٰه إلا الله دخل الجنة»[1].

وقال في الصحيح: «لقنوا موتاكم لا إلٰه

---

(١) رواه أبو داود [«صحيحه» (٢٦٧٤/٣١١٦) طبع مكتب التربية العربي لدول الخليج، بتحقيقي] والحاكم وغيرهما عن معاذ، وهو مخرج في «المشكاة» (١٦٢١)، و«أحكام الجنائز» (ص٣٤)، و«إرواء الغليل» رقم (٦٨٧). (ن).

إلا الله»[1] فإنها حقيقة الإسلام فمن مات عليها مات مسلماً.

والله تعالى أمرنا أن لا نموت إلا على الإسلام في غير موضع كقوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

وقال إبراهيم ويعقوب: ﴿يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة].

وقال الصديق: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف].

والصحيح من القولين: أنه لم يسأله الموت ولم يتمنه، وإنما سأل أنه إذا مات يموت على الإسلام، فسأل الصفة لا الموصوف، كما أمر الله

(١) أخرجه مسلم [(٩١٦ و٩١٧)] وغيره، فانظر «أحكام الجنائز» (ص١٠) و«إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (٦٨٦) و«الصحيحة» (٢١٥١). (ن).

بذلك، وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل، وهكذا قال غير واحد من العلماء، منهم ابن عقيل وغيره... والله أعلم بالصواب.





مسألة القدر

٣ ـ مسألة: سألها رجل من الشعراء على لسان يهودي، للشيخ تقي الدين أحمد ابن تيمية في أبيات شعر، وعدتها ثمانية أبيات فقال[1] [من الطويل]:

---

(١) قال الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٧١) عن جواب شيخ الإسلام هذا في أبيات عندما جاءه السؤال في أبيات، فقال: «فوقف ابن تيمية على هذه الأبيات، فثنى إحدى رجليه على الأخرى، وأجاب في مجلسه قبل أن يقوم بمئة وتسعة عشر بيتاً، أولها:

سؤالك يا هذا سؤال معاند..».

قلت: وهي عندنا هنا، مئة وأربعة وعشرون بيتاً ولا تضارب فقد يكون زاد فيها بعد ذلك، أو نقلت للشيخ الشوكاني ناقصة.

أيا علماء الدين ذِمِّيُّ دينكم
تَحَيَّرَ، دُلُّوه بأوضح حجة[1]

إذا ما قضى ربي بكفري -بزعمكم-
ولم يَرْضَهُ مني، فما وجه حيلتي؟

دعاني، وسد الباب عني، فهل إلى
دخولي سبيلٌ؟ بَيِّنُوا لي قضيتي

قضى بضلالي، ثم قال: ارض بالقضا
فهل أنا راضٍ بالذي فيه شِقوتي

---

(١) كانت هذه القصيدة كثيرة الخطإ في الأصل، وقام بمراجعتها الشيخ عبد الله عبد الصمد المفتي رحمه الله محقق كتاب «الفتاوى العراقية»، وكتب عنها: راجعتها على نسخة أستاذنا الشيخ زهير الشاويش. والذي أورد الأبيات، هو ابن السكاكيني الرافضي، وفي القصيدة الكثير من مسائل الاعتزال، كما قام بمراجعتها كذلك قسم التصحيح في المكتب الإسلامي ببيروت.

وهذه القصيدة هي المسألة (٣) في الجزء الأول، الصفحة (٩ ـ ١٥) من كتاب «الفتاوى العراقية»، طبع المكتب الإسلامي.

فإن كنتُ بالمَقضِيِّ - يا قوم - راضياً
فربِّيَ لا يرضى بشؤم شكيَّتي
فهل لي رضاً؟ ما ليس يرضاه سيدي؟
فقد حِرْتُ، دُلوني على كشف حيرتي
إذا شاء ربي الكفرَ مني مشيئة
فهل أنا عاصٍ باتباع المشيئة؟
وهل لي اختيار أن أخالف حكمه؟
فبالله فاشفوا بالبراهين عِلَّتي

☼ ☼ ☼

فأجاب رحمه الله، وجعل الجنة مثواه [من الطويل]:

سؤالك - يا هذا - سؤالُ معاندٍ
مُخَاصِمِ رَبِّ العرش[1] باري البرية
فهذا سؤال، خاصَم الملأَ الأعلى
قديماً به إبليسُ أصلُ البلية

---

(١) في نسخة (الخلق).

ومن يكُ خصماً للمهيمن يرجعْ

على أم رأس هاوياً في الحفيرة

وَيُدْعى خصومُ الله يوم مَعَادهم

إلى النار طُرّاً، معشر القَدَرية

سواء نفوه، أو سَعَوا ليخاصموا

به الله، أو مارُوا به للشريعة

وأصل ضلال الخلق من كل فرقة

هو الخوض في فعل الإله بعلَّة

[فإنهُمُ لم يفهموا حكمة له

فصاروا على نوع من الجاهلية

وإن مبادي الشرّ في كل أمة

ذوي مِلّة قدسية نبوية

بخوضهم في ذلكم، صار شركهم

وجاء دروس البينات بفترة][1]

(١) ما بين الحاصرتين[ ] زيادة من نسخة «العقود الدرية»، وقد جعلنا جميع الإضافات من «العقود الدرية» وغيرها بين [ ] ولم نشر إليها [التصحيح].

فإن جميع الخلق أوجب فعلَه

مشيئةُ رَبِّ الخلق باري الخليقة

وذات إلـٰه الخلق واجبة بما

لها من صفات واجباتٍ قديمة

مشيئته مع علمه ثم قدرةٌ

لوازم ذات الله قاضي القضية

وإبداعه ما شاء من مبدعاته

بها حكمة فيه وأنواع رحمة

ولسنا إذا قلنا جرت بمشيئة

من المنكري آياتِه المستقيمة

بل الحق أن الحكم لله وحده

له الخلق والأمر الذي في الشريعة

هو الملك المعبود في كل حالة

له المُلْك من غير انتقاض بشركة

فما شاء مولانا الإلـه فإنه

يكون وما لا ، لا يكون بحيلة

وقدرته لا نقص فيها وخلقه

يعم فلا تخصيص في ذي القضية

أريـد بـذا أن الـحـوادث كـلـهـا

بقدرته كانت ومحضِ المشيئة

ومـالِكُـنـا فـي كـل مـا قـد أراده

له الحمد حمداً يعتلي كل مدحة

فكم له في الخلق[١] من نعمة سرت

ومن حكم فوق العقول الحكيمة

أموراً يحار العقل فيها إذا رأى

من الحِكَم العليا وكل عجيبة

فـنـؤمـن أن الله عـز بـقـدرة

وخلقٍ وإبرامٍ لحكم المشيئة

فـنـثـبـت هـذا كـلـه لإلـهـنـا

ونثبت ما في ذاك من كل حكمة

وهـذا مـقـام طـالـمـا دنت الألى

أتـوه وكـرُّوا راجـعـيـن بـحَـيْـرة

---

(١) في الأصل: (فإن له من الخلق...) والوزن لا يستقيم.

وتحقيق ما فيه وتبيين غوره[1]

وتحرير حق الخلق في ذي الحقيقة

هو المطلب الأقصى لورّاد بحره

وذا عَسِرٌ في نظم هذي القصيدة

لحاجته دوماً[2] بيان محقق

لأوصاف مولانا الإله الكريمة

وأسماؤه الحسنى وأحكام دينه

وأفعاله في كل هذي الخليقة

وهذا بحمد الله قد بان ظاهراً

وإلهامه للخلق أفضل نعمة

وقد قيل في هذا وخط كتابه

بيان شفاء للنفوس السقيمة

فقولك: لِم قد شاء؟ مثل سؤال من

يقول: فلِم قد كان في الأزلية؟

---

(١) في الأصل: (بتبيين غوره).

(٢) في الأصل: (لحاجته إلى...) والوزن لا يستقيم.

وذاك سؤال يُبْطل العقلُ وَجْهَهُ

وتحريمُه قد جاء في كل شرعة

وفي الكون تخصيص كثير يَدلُّ مَنْ

لـه نـوع عـقـل: أنـه بـإرادة

وإصداره عن واحد بعد واحد

أو القول بالتجويز رَمْيةُ حَيْرة

ولا ريب في تعليق كل مسبَّب

بما قبلهُ من عِلَّةٍ موجبيَّة

بل الشأن في الأسباب، أسباب ما ترى

وإصدارها عن حكم محض المشيئة

وقولك: لِم شاء الإله؟ هو الذي

أَزَلَّ[1] عقول الخلق في قعر حفرة

۞ ۞ ۞

فإن المجوس القائلين بخالق

لنفعٍ، وربٍّ مُبدِعٍ للمَضَرَّة

---

(١) هكذا في «العقود الدرية» لابن عبد الهادي، وفي الأصل: (يضل عقول...).

سؤالهمُ عن عِلّةِ الشَّر أوقعت
أوائلهم في شبهة المَثْنَوِيَّة

۞ ۞ ۞

وإن ملاحيد الفلاسفة الألى
يقولون بالفعل القديم بعلةٍ[1]
بغَوا عِلةً في الكون بعد انعدامه
فلم يجدوا ذاكم فضلوا بضِلَّة
وإن مبادي الشرِّ في كل أمة
ذوي مِلَّةٍ قُدْسيّة نبوية
بخوضهمُ في ذاكُم، صار شركهم
وجاء دروس البيّنات بفَتْرة
ويكفيك نقضاً: أن ما قد سألته
من العذر مردود لدى كل فِطْرة

(١) فيه الرد على متهمي ابن تيمية [بالقول بقدم العالم] من سخفاء العقول، وفاسدي النقول، والمحرفين للأصول [التصحيح].

فأنت تعيب الطاعنين جميعهم
عليك، وترميهم بكل مذَمَّة
وتَنْحِلُ مَنْ والاك صفوَ مودَّة
وتُبغِض من ناواك من كل فِرْقة
وحالِهِمُ في كل قول وفِعْلَةٍ
كحالك، يا هذا، بأرجح حجة
وهَبْك كَفَفْتَ اللَّوم عن كل كافر
وكل غَوِيٍّ خارج عن مَحجَّة
فيلزمك الإعراض عن كل ظالم
على الناس في نفس، ومال، وحُرمة
فلا تغضبنْ يوماً على سافكٍ دماً
ولا سارقٍ مالاً لصاحب فاقة
ولا شاتمٍ عرضاً مصوناً، وإن علا
ولا ناكحٍ فرجاً على وَجْه غِيَّة
ولا قاطعٍ للناس نَهْجَ سبيلهم
ولا مفسدٍ في الأرض من كل وجهة

ولا شاهدٍ بالزور إفكاً وفِرْية

ولا قاذفٍ للمحصنات بزنية

ولا مُهلكٍ للحَرْثِ والنَّسْلِ عامداً

ولا حاكِمٍ للعالمين برِشْوة

وكُفَّ لسان اللوم عن كل مفسد

ولا تأخُذَنْ ذا جُرمةٍ بعقوبة

وسَهِّلْ سبيل الكاذبين تعمداً

على ربهم، من كلِّ جاءٍ بفرية

وإن قصدوا إضلال من تستجيبهم

برَوْمِ فساد النوع، ثم الرياسة

وجادل عن الملعون، فرعون، إذطغى

فأُغرِق في اليمِّ انتقاماً بغصة

وكل كَفور مشرك بإلٰهه

وآخر طاغٍ كافر بنبوة

كعادٍ، ونمروذٍ، وقوم لصالح

وقوم لنوح، ثم أصحاب الأيْكَة

وخاصم لموسى، ثم سائر[1] من أتى
من الأنبياء مستجيباً للشريعة
على كونهم قد جاهدوا الناس إذ بغوا
ونالوا من العاصي بليغ العقوبة
وإلا فكل الخلق في كل لفظة
ولحْظَة عين، أو تحرُّكِ شَعْرة
وبطشة كَفٍّ، أو تخطي قُدَيْمَة
وكلِّ حِرَاك، بل وكلِّ سكينة
هـمُ تحت أقدار الإله وحكمه
كما أنت فيما قد أتيت بحجة

☼ ☼ ☼

وهَبْك رفعت اللوم عن كل فاعل
فِعَالَ الرَّدي طرداً لهذِيْ المقيسة
فهل يُمكنَنْ رفعُ الملام جميعه
عن الناس طُرّاً عند كل قبيحة؟

---

(١) في الأصل: (ساير..) ولا يستقيم معه الوزن، [وهو من أخطاء النساخ].

وترك عقوبات الذين قد اعتدوا

وترك الورى الإنصافَ بين الرعية

فلا يُضمَننْ نفس ومال بمثله

ولا يُعْقَبَنْ عادٍ بمثل الجريمة

وهل في عقول الناس، أو في طباعهم

قَبولٌ لقول النَّذل: ما وجه حيلتي؟

ويكفيك نقضاً، ما بجسم ابن آدم

صبي، ومجنون، وكل بهيمة:

من الألم المقضيِّ من غير حيلة

وفيما يشاء الله أكملُ حكمة

إذا كان في هذا له حكمة، فما

يُظَنّ بخلق الفعل، ثم العقوبة؟

فكيف ومن هذا عذاب مولد

عن الفعل - فعل العبد - عبد الطبيعة

كآكل سُمٍّ، أوجب الموت أكله

وكلٌّ بتقديرٍ لرب المشيئة

فكفرك يا هذا، كسُمٌّ أكلته
وتعذيب نارٍ، مثل جَرْعَة غُصة
ألست ترى في هذه الدارِ مَنَ جَنَىٰ
يعاقبُ، إما بالقضا، أو بشِرْعَة؟
ولا عذر للجاني بتقدير خالق
كذلك في الأخرى بلا مثْنَوِيّة
وتقدير رب الخلق للذنب موجب
كتقدير عقبى الذنب إلا بتوبة
وما كان من جنس المتاب لرفعه
عواقب أفعال العباد الخبيثة
كخيرٍ به تمحى الذنوب، ودعوة
تجاب من الجاني ورَبِّ شفاعة
وتقديره للفعل يجلب نعمةً
كتقديره الأشياءَ طُراً بعلة
وقول حَليف الشر: إني مُقَدَّرٌ
عليّ كقول الذِّيب: هذي طبيعتي
فهل يَنْفَعَنْ عذر الملوم، بأنه
كذا طبعه، أم هل يقال لعثرة؟

أم الذنبُ والتعذيبُ أوكدُ للذي

طبيعتُه فعل الشرور الشنيعة؟

☼ ☼ ☼

فإن كنت ترجو أن تجاب بما عسى

ينجِّيك من نار الإله العظيمة

فدونك ربَّ الخلق، فاقصده ضارعاً

مريداً لأن يهديك نحو الحقيقة

وذَلِّلْ قِياد النفس للحق، واسمَعَنْ

ولا تعص من يدعو لأقوم رَيْعَة[1]

وَدَعْ دين ذي العادات، لا تَتْبَعَنَّهْ

وعُجْ عن سبيل الأُمة الغضبيَّة

وما بان من حق فلا تتركنَّه

ولا تعرضنْ عن فكرة مستقيمة

ومن ضل عن حق فلا تَقْفُوَنَّهْ

وزنْ ما عليه الناس بالمعدلية

---

(١) في الأصل: (لأقوام ربعة).

هنالك تبدو طالعاتٌ من الهدى
تُبَشِّرُ مَنْ جاء الورىٰ بالحنيفة
بمِلَّة إبراهيم، ذاك إمامُنا
ودين رسول الله خير البرية
فلا يقبلُ الرحمنُ ديناً سِوَى الذي
به جاءت الرسل الكرام السجية
وقد جاء هذا الحاشر الخاتم الذي
حوى كلَّ خير في عموم الرسالة
وأخبر عن رب العباد بأنَّ مَنْ
عدا عنه في الأخرى بأقبح جَنْيَةِ[1]

☼ ☼ ☼

هذي دلالات العباد لحائر
وأما هداه فهو فعل الربوبة[2]
وفقد الهدى عند الورى لا يُقيل مَنْ
عدا عنه، بل يُجزى بلا وجه حجة

---

(١) في الأصل: (بأقبح خيبة).
(٢) في الأصل: (الربوبية).

وحجَّة محتج بتقدير ربه

يزيد عذاباً، كاحتجاج مريضة

۞ ۞ ۞

وأما رضانا بالقضاء فإنما

أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبة

كسقم، وفقر، ثم ذُلٍّ وغربة

وما كان من مؤذ بدون جريمة

فأما الأفاعيل التي كرهت لنا

فلا تُرتضىٰ، مسخوطةٌ لمشيئة

وقد قال قوم من أولي العلم: لا

رضاً بفعل المعاصي والذنوب الكبيرة

فإن إلٰه الخلق لم يرضها لنا

فلا نص يأتي في رضاها بطاعة

وقال فريق: تُرتضى لقضائه

ولا نرتضي المقضي أقبح خصلة

وقال فريق: يُرتضى بإضافة

إليه مافينا فيلقى بسخطة

كما أنها للرب خلق، وأنها
لمخلوقة ليست[1] كفعل الغريزة
فنرضى من الوجه الذي هو خلقه
ونسخط من وجه اكتساب بحيلة
ومعصية العبد المكلَّف تركُه
لما أمر المولى، وإنْ بمشيئة
فإن إلٰه الخلق حقاً مقالُه
بأن عبادي في نعيم وجنة
كما أنهم في هذه الدار هكذا
بل البُهْمُ في الآلام أيضاً ونعمة
وحكمته العليا اقتضت ما اقتضت
من الفروق بعلمٍ ثم أيْدٍ ورحمة
يسوق أُولي التعذيب بالسبب الذي
يُقَدِّره نحوَ العذاب بِعِزَّة[2]

---

(١) في نسخة: (كسب) ولها وجه مقبول.

(٢) في الأصل: (بعبرة).

ويهدي أولي التنعيم نحو نعيمهم

بأعمال صدق في رجاء وخشية

وأمْـرُ إلـه الـخـلـق بَـيِّـنٌ مـا بـه

يسوق أُولي التنعيم نحو السعادة

☼ ☼ ☼

فمن كان من أهل السعادة أَثَّرت

أوامِـرُه فـيـه بـتـيـسـيـر صـنـعـة

فمن كان من أهل الشقاوة لم يَنَلْ

بأمر ولا نهي بتيسير[1] شِقْوة

ولا مخرجٌ للعبد عما به قضى

ولـكـنـه مـخـتـار حـسـن، وسـوءة

فـلـيـس بـمـجـبـور عـديـم إرادة

ولـكـنــه شــاء بـخـلــق الإرادة

ومن أعجب الأشياء: خلقُ مشيئة

بها صار مختارَ الهدى والضلالة

---

(١) في نسخة: (بتقدير).

فقولك: هلَ أَخْتار تركاً لحكمة؟

كقولك: هل أختار ترك المشيئة؟

وأختار أن لا أختار فعلَ ضلالة

ولو نِلْتُ هذا الترك فُزت بتوبة

وذا ممكن، لكنه متوقف

على ما يشاء الله من ذي المشيئة

فدونك فافهم قَدْ أجبتُ الذي به من

معانٍ، إذا انحلَّت بفهم غريزة

أشارت إلى أصل تشير إلى الهدى

ولله ربِّ الخلق أُكْمِلُ مدحتي

وصلى إلـه الخلق جلَّ جلاله

على المصطفى المختار خيرِ البرية[1]



(١) هذا البيت مضاف من كتاب «العقود الدرية».

فهرس الموضوعات

تنبيه: ما وضع أمامه (*) نجمة فهو في الحاشية.

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة